



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

قسم العلوم السياسية

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي (2009-2017)

مذكرة مكّملة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص نظم سياسية مقارنة وحكم راشد

إشراف الأستاذ:

* الصادق جراية

إعداد الطالبين:

* سفيان مراح

* مبروك ضيف

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد - أ -	رئيساً
الصادق جراية	أستاذ مساعد - أ -	مشرفاً ومقرراً
سليم دحه	أستاذة مساعدة - أ -	مناقشاً

السنة الجامعية: 2016 . 2017م

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

أتقدم بأسمى عبارات الشكر الى الأستاذ "جراية الصادق" لتحمله

مسؤولية الإشراف على هذا العمل والاهتمام به من خلال التوجيهات والنصائح

القيمة المقدمة من طرفه بجهد رائع وعمل دؤوب.

كما أتقدم بالشكر والامتنان

إلى كل من علمني حرف وأزال عني غيمة جهل مررت بها برباح العلم

الطيبة.. أساتذتي الكرام كل الشكر لكم.

والشكر موصول كذلك إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من

الأقارب والزملاء.

إهداء

لكم يسعدني أن أهدي هذا العمل المتواضع

إلى:

الوالدين العزيزين اللذان تعبوا في تربيته ولم يبخلا عليا بشيء أبدا، حفظهما

الله.

إلى جميع أفراد عائلتي إخوتي، وأختي

إلى كافة الأصدقاء وإلى كل الذين أحبهم

إلى كل أساتذتي الكرام وجميع من تعاقبوا على تعليمي في مقاعد الدراسة

إلى كل غيور على دينه ووطنه

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

مقدمة

عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة مجموعة من التحولات، سواء على مستوى الفاعلين الدوليين، حيث ظهر العديد من الفواعل غير الدولة ساعدتهم ثورة المعلومات والاتصالات التي ميزت هذه المرحلة على التأثير في صياغة التفاعلات الدولية.

أو على مستوى القضايا المطروحة، فصعدت مواضيع جديدة إلى الأجندة الدولية، إن كان ذلك على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، فالمواضيع التقليدية كالقوة العسكرية، ميزان القوى والردع النووي، لم تعد لها الأهمية ذاتها التي اكتسبتها أثناء الحرب الباردة، أمام بروز قضايا ذات بعد عالمي تعدت الحدود التقليدية للدول، فنجد منها من أحدثت تحولا في مفهوم التهديدات والأمن (البيئة، الهجرة السرية، المخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزاعات الأثنية).

كذلك القضايا الاقتصادية التي أصبحت تصدر الأجندة الدولية وذلك لما أحدثته المتغيرات الاقتصادية الجديدة من تأثير في التطورات في هيكل علاقات القوة والتنافس الدولي. وكذلك التحول على مستوى التفاعلات أو العمليات الدولية، فأصبح النظام يشهد درجة مرتفعة من الروابط بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة وفيما بين الحكومات وفيما بين الأوضاع الداخلية والخارجية وفيما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية، على نحو لم يعرف من قبل وذلك نتيجة التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال ونتيجة نمو التطور التكنولوجي وتيارات تبادل السلع والأفراد.

بالرغم من كل هذه المستجدات التي فرضتها نهاية الحرب الباردة، إلا انه لم ينظر إليها على أنها قد أدخلت تغييرا على استراتيجيات القوى الكبرى، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة والقطب الأوحده الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة، لذلك نجد الأوساط الأكاديمية

الأمريكية المتخصصة في حقل العلاقات الدولية قد وجدت نفسها في حيرة من أمرها حول الاستراتيجية الدولية الواجب انتهاجها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ولأنها تعودت على بناء استراتيجياتها وسياساتها بناء على وجود عدو، فإن الولايات المتحدة وجدت نفسها بعد نهاية الحرب الباردة في مأزق البحث عن عدو جديد تتحرك على أساسه في الساحة الدولية مثلما كان الأمر أثناء الحرب الباردة أين كانت كل الاستراتيجيات والخطوات الأمريكية في الساحة الدولية تبنى على أساس وجود العدو المتمثل في الاتحاد السوفييتي، فكان هو الموجه الرئيسي للتحركات الأمريكية.

ظل الجدل قائما في الدوائر الفكرية والسياسية الأمريكية، إلى أن جاء حدث هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على برج مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنناغون بواشنطن ليهيئ للولايات المتحدة الأرضية التي تتحرك على أساسها وتتدخل في الشؤون الدولية، فأصبحت كل التحركات الأمريكية باسم محاربة الإرهاب، العدو الجديد للولايات المتحدة وأصبح البعد الأمني يسيطر بصورة واضحة على التوجهات الأمريكية الخارجية.

وبالرغم من أن الكثير من التحليلات اعتبرت بأنه من السابق لأوانه اعتبار تاريخ الحادي عشر من سبتمبر 2001 بمثابة المنعرج أو بداية لعصر جديد في العلاقات الدولية كما كان الحال بالنسبة لسقوط جدار برلين مثلا، إلا انه لا يمكن إغفال أن التوجه الأمريكي الجديد بعد أحداث سبتمبر قد غير من الأهمية الجيوبوليتيكية لمناطق عديدة في العالم، أصبحت تكتسب أهمية عند الولايات المتحدة انطلاقا من البعد الأمني، وإن كان ليس بالضرورة أن يكون البعد

الأمني هو المحرك الأساسي للتوجه الأمريكي في هذه المناطق، إلا أن هذا ما أصبحت تعتمد عليه الولايات المتحدة كمبرر لتدخلاتها في مختلف المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لها. ضمن هذا السياق يأتي الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي، حيث أصبح هذا الأخير، يحظى باهتمام أمريكي واضح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بعد أن كان منطقة مهمشة لا تحظى لا باهتمام الولايات المتحدة ولا باهتمام القوى الدولية الأخرى، باستثناء بعض الاهتمام المنقوص من طرف فرنسا باعتبارها صاحبة نفوذ تقليدي في المنطقة.

التعريف بالموضوع :

إن منطقة المغرب العربي التي لطالما كانت مهمشة، استراتيجية، اقتصاديا وسياسيا طيلة فترة الحرب الباردة وما بعدها، أصبحت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تكتسب قيمة استراتيجية دولية جعلتها من أولويات اهتمامات ليس فقط الولايات المتحدة، بل والقوى الكبرى بصفة عامة خاصة منها الصين وفرنسا.

ومنطقة المغرب العربي تقع شمال القارة الإفريقية، بين خطي العرض 15° و 37° شمالا، وخطي الطول 17° و 25° شرقا، وهي منطقة جغرافية تضم خمس دول (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) وتبلغ مساحتها 6 ملايين كم². يحد المغرب العربي شمالا البحر المتوسط، وجنوبا مالي والتشاد والنيجر والسنغال، وشرقا مصر و السودان، وغربا المحيط الأطلسي. تختلف الأشكال التضاريسية ببلدان المغرب العربي ما بين السهول والجبال والهضاب والصحاري، كما تتعرض المنطقة لتيارات مناخية مختلفة قادمة من المحيط الأطلسي ومن الصحراء الكبرى ومن القطب الشمالي. ولعل الأمر المثير للاهتمام هو أن هذه المنطقة أصبحت تشكل أهمية جيو أمنية

واسعة، حيث تم اكتشاف مؤشرات نفطية هامة في الإقليم الساحلي أصبحت واقعا ملموسا في الجزائر التي تصدر حاليا 1,171,000 ألف برميل يوميا، في حين أعطت عمليات الحفر الجارية في صحراء ليبيا نتائج مشجعة، كما أن بعض دول المنطقة تتمتع بالعديد من الثروات وعلى رأسها معادن اليورانيوم، وهو ما جعل التقارير الاستراتيجية الأمريكية تشير إلى أن المغرب العربي

قد يتحول في المدى القريب إلى منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد تفاقمت الأزمات الداخلية في المنطقة وفي الدول الساحلية عموما ونقشت ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة وانتشار الجماعات الإرهابية، مما يشكل تهديدا ليس فقط على امن المنطقة وإنما من الممكن أن يصبح بمثابة التهديد الفعلي لدول الجوار والمجموعة الدولية عموما.

إن توفر المنطقة على مثل هذه العوامل جعل منه موضع اهتمام دولي واسع في الآونة الأخيرة خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة هو ما سنحاول تحليله والبحث في أسبابه والأهداف المرجوة منه، لنتمكن في ختام دراستنا هذه من معرفة المكانة الحقيقية التي أصبحت تعرفها منطقة المغرب العربي في ظل الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في نقطتين رئيسيتين:

- الأولى، تتعلق بدراسة الثابت والمتغير في الاستراتيجية الأمريكية، خاصة في ظل الجدل الذي أصبح دائرا في الأوساط الفكرية والأكاديمية في حقل العلاقات الدولية حول إن كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد أحدثت تحولا في الأهداف والاستراتيجيات الأمريكية، أم أنها مجرد حدث قد وفر الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية حتى تحقق أهدافها وتطبق استراتيجياتها المسطرة سلفا، وأن ما استجد بعد أحداث سبتمبر هو فقط مجموعة من المضامين الجديدة التي تساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة وهي أهداف أزلية مرتبطة بالدرجة الأولى بالحفاظ على الهيمنة الأمريكية وتكريسها أكثر، لا ترتبط بحدث معين، أو برئيس أو بإدارة معينة.

- أما الثانية، فترتبط بدراسة وتحليل أهم العوامل والأسباب التي صعّدت من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة والأهداف الأمريكية المرجوة من وراء هذا الاهتمام، حتى نتمكن من فهم مكانة المغرب العربي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وإلى أي مدى من الممكن أن تتطور هذه المكانة.

أسباب اختيار الموضوع :

في واقع الأمر هناك مجموعة من الأسباب التي تتنوع بين الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية وراء اختيار: "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في الفترة 2009—2017"، كموضوع لهذه الدراسة يمكن تناولها كما يلي :

الأسباب الموضوعية :

ترتبط بأهمية هذا الموضوع في حد ذاته، حيث أصبح يلقي مؤخرا اهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية، خاصة فيما يتعلق بمدى أهمية العوامل التي صعدت من الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي والمكانة التي أصبحت تحتلها المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولهذا فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم هذه العوامل، والأهداف من وراء هذا الاهتمام.

الأسباب الذاتية :

لعل أهم ما وجهني ودفعني لاختيار هذا الموضوع هو أنني أردت أن أتعرف على أهم الأهداف والاستراتيجيات والأبعاد التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية للاهتمام بمنطقة المغرب العربي ، خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر والتي أدت بأمريكا إلى البحث عن علاقات تعاون بينها وبين دول المنطقة من أجل محاربة هذه المشكلة التي تهدد أمن المنطقة.

حدود الدراسة :

لأن لكل دراسة حدودها ومجالها الخاص بها، كان لزاما علينا تحديد الإطار الزمني و المكاني لموضوع البحث استجابة لمتطلباته بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة، وعلى قدر اكبر من الموضوعية تجاوزا للعموميات ، بناء على هذا تم تحديد الإطار الزمني والإطار المكاني للدراسة كما يلي:

الإطار الزمني:

لأن العلاقات الأمريكية مع القارة الإفريقية عموما ومع دول المغرب العربي بصفة خاصة لم تعرف تطورا ملحوظا إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فإن دراسة مكانة المغرب العربي في الاستراتيجية الأمريكية ستكون ضمن هذه الفترة . هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسة سوف تتحصر في فترة 2009--2017.

الإطار المكاني:

هي منطقة تشكل الجناح الغربي للوطن العربي وهي تتألف من خمسة أقطار هي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا. وتعرف كذلك باسم المغرب الكبير أو المنطقة المغاربية، أنشأت هذه الدول في 17 فبراير 1989 تكتلا إقليميا من خلال التوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. تقع دول المغرب العربي في شمال أفريقيا ممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها مجتمعة حوالي 5.782.140 كلم² وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي. تشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الاتحاد المغاربي. ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغربي حوالي 6505 كلم، أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله. يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 80 مليون نسمة تقريبا حسب تقديرات عام 2000 أي ما نسبته 27% تقريبا من إجمالي سكان الوطن العربي. يعيش 78% من سكان الاتحاد في المغرب والجزائر، إذ تقتسم هاتان الدولتان النسبة تقريبا بالتساوي. تشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته 3.7% من مساحة دول الاتحاد، يقع 43% من هذه الأراضي في المملكة المغربية. يصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول

اتحاد المغرب العربي إلى نحو 389.6 مليار دولار أمريكي بأسعار السوق الجارية، وهو ما يعادل 32% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي تقريباً. ويشكل الناتج المحلي للجزائر ما نسبته 43% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد، في حين لا يتعدى نصيب موريتانيا 1.3%.

يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد المغاربي إلى 4865 دولاراً في السنة. ويتفاوت هذا الرقم بين أعضاء الاتحاد، إذ يصل نصيب الفرد في ليبيا إلى 8900 دولار في السنة، في حين لا يتعدى نصيب الموريتاني 2000 دولار في السنة. ويبلغ معدل النمو السكاني لدول الاتحاد حوالي 1.7%، ويسجل أعلى معدل نمو في موريتانيا (2.93%) وأقله في تونس بنسبة 1.15% وهي أقل نسبة نمو سكاني في الوطن العربي.

إشكالية الدراسة :

لأن المعطيات الدولية الجديدة التي أفرزتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد صعّدت من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمناطق معينة غالباً ما كانت مهمشة في الاستراتيجيات الأمريكية، فإن إشكالية الدراسة تكمن في تساؤل أساسي و هو:

- ما هي المكانة التي تحظى بها منطقة المغرب العربي في ظل الاستراتيجية الأمريكية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة وهي كالاتي :

- ما هي العوامل التي غيرت من القيمة الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي وجعلتها محل

اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ؟

- ما هي الأبعاد والآليات التي تنتهجها الولايات المتحدة لتجسيد أهدافها في المغرب العربي ؟

- ما هي آفاق واستراتيجيات الولايات المتحدة تجاه المنطقة؟

فرضيات الدراسة :

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على

النحو التالي:

1- التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي وإمكانية توسعها إقليمياً وحتى دولياً صعدت من

اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة.

2- التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو القارة الإفريقية ككل بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عزز

من الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة المغرب العربي .

3- المؤشرات النفطية التي تم اكتشافها مؤخراً في المنطقة جعلت من هذه الأخيرة محل اهتمام

الولايات المتحدة الأمريكية.

منهج الدراسة :

لأن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم

البحث من دونها والتي يتطلبها الضبط الدقيق لخطة الدراسة، فإن طبيعة موضوع دراستنا قد

استدعت الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد

لمحاولة الاقتراب من نتائج علمية دقيقة للدراسة.

فوظف المنهج التاريخي عند تتبع التطورات في الاستراتيجية الأمريكية عبر مختلف المراحل

الزمنية ابتداء بفترة الحرب الباردة وإلى غاية ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من أجل التعرف

على الثابت والمتغير فيها، كما تم توظيف هذا المنهج عند استعراض تطورات الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

كما اعتمدنا كذلك على منهج دراسة الحالة والذي تطرقنا فيه إلى دراسة حالة منطقة المغرب العربي وما لقيته من اهتمام وتنافس من طرف القوى الدولية الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

ولقد تضمنت هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم المفتاحية نذكرها في ما يلي:

• **السياسة الخارجية:** هي مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقاً لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية .

• **الإستراتيجية:** هي مصطلح عسكري بالأساس وتعني الخطة الحربية، أو هي فن التخطيط للعمليات العسكرية قبل نشوب الحروب، وفي نفس الوقت فن إدارة تلك العمليات عقب نشوب الحروب. وتعكس الإستراتيجية الخطط المحددة مسبقاً لتحقيق هدف معين على المدى البعيد في ضوء الإمكانيات المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها.

• **الجيوستراتيجية:** هي دراسة أثر الموقع الاستراتيجي من خلال تفعيل وتوظيف استراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية ومعلوماتية وغيرها، لتحقيق الأهداف الوطنية.

• **الإرهاب:** الإرهاب هو استخدام القوة أو التهديد بها من أجل إحداث تغيير سياسي، أو هو القتل المتعمد والمنظم للمدنيين أو تهديدهم به لخلق جو من الرعب والإهانة للأشخاص الأبرياء من أجل

كسب سياسي، أو هو الاستخدام غير القانوني للعنف ضد الأشخاص والممتلكات لإجبار المدنيين أو حكومتهم للإذعان لأهداف سياسية، أو هو، باختصار، استخدام غير شرعي ولا مبرر للقوة ضد المدنيين الأبرياء من أجل تحقيق أهداف سياسية.

• **الجريمة المنظمة:** هي مجموعة الأفعال أو العمليات الإجرامية التي تقوم بها جماعة تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر، تكون منظمة ومرتبكة خلال حيز زمني متصل وطويل، من أجل جني منافع مالية أو مادية بشكل مباشر أو غير مباشر.

صعوبات الدراسة:

إن أبرز الصعوبات التي يواجهها الباحث في هذه الدراسة وهي حداثة الموضوع خاصة دراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المغرب العربي، وذلك لندرة الدراسات الأكاديمية التي يعتمد عليها الباحث في دراسته لهذا الموضوع، حيث أن أغلب الدراسات هي عبارة عن مقالات لبعض الكتاب سواء العرب أو الكتاب الغربيين ومنهم الأمريكيين الذين يسلطون الضوء على ما هو ظاهر فقط من سياسة أمريكا تجاه منطقة المغرب العربي.

تبريرات خطة الدراسة :

تعتمد الدراسة على مقدمة عامة تبرز الإطار العام للدراسة و فصلين اساسيين، حيث يتضمن الفصل الأول ثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية الامريكية تجاه المغرب العربي من خلال ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى التعاون في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، بينما المبحث الثاني تم فيه التطرق الى التعاون في مجال التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه المواقف السياسية الامريكية من التوترات في المنطقة دراسة حالة الصحراء الغربية

مقدمة

وليبيا، أما عن الفصل الثاني الذي يتضمن آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه المغرب العربي، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية؛ حيث يمثل المبحث الأول في تحديات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي ، أما المبحث الثاني فقد تضمن سيناريو استمرار الوضع القائم للاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، بينما المبحث الثالث تضمن سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي الى درجة التدخل العسكري.

الفصل الأول

ثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية الامريكية

تجاه المغرب العربي

المبحث الاول: التعاون الامريكي المغربي في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة

المطلب الاول: مبادرة بان ساحل (- Initiative Pan-sahel IPS-)

المطلب الثاني: مبادرة الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب (-Le Partenariat Transsaharien Contre le Terrorisme TSCTP-)

المطلب الثالث: القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (-Le Commandement des Forces Américaines en Afriques-AFRICOM-)

المبحث الثاني: التعاون الامريكي المغربي في مجال التنمية الاقتصادية

المطلب الاول: مبادرة ايزنستات

المطلب الثاني: مشروع "المبادرة الأمريكية شمال إفريقيا للشراكة من أجل فرص اقتصادية
2010

المطلب الثالث: رهانات مبادرات الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي

المبحث الثالث: المواقف السياسية الامريكية من التوترات في المنطقة المغربية (الصحراء الغربية، ليبيا)

المطلب الأول: الموقف السياسي الامريكي الصحراوي

المطلب الثاني: الموقف السياسي الامريكي الليبي

المبحث الأول: التعاون الأمريكي المغربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة

المنظمة

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في المغرب العربي هو تطوير التعاون الوثيق بين الطرفين في المجال الأمني والعسكري، وهذا بسبب تفاقم التهديدات الأمنية في المنطقة، خاصة الإرهاب الذي أضحى يشكل احد أهم العوامل المهددة لأمن الدول ومصالحها، حيث ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل كبير في توطيد العلاقات الأمريكية المغربية في المجال الأمني، خاصة وأن المغرب العربي هو مجال حيوي بالنسبة للمصالح الأمريكية وبالتالي فإن الحفاظ على الاستقرار فيه تعتبره الولايات المتحدة ضروريا حتى لا تتهدد مصالحها في المنطقة¹.

لهذا أصبحت واشنطن تعتبر منطقة المغرب العربي جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب فأصبح تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة وتعزيز قدرتها من اجل مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع تلك التنظيمات من إقامة قواعد في هذه المنطقة هدفا رئيسيا للولايات المتحدة فإن كانت العمليات الإرهابية الحالية في المنطقة تستهدف خطف الأجانب أو المنشآت الحكومية لدول المنطقة، أو بعض العمليات في الدول المجاورة كتفجيرات الدار البيضاء²، فإن صانع القرار الأمريكي يخشى من تطور نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية

¹ - أمين البار، بسكري منير، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014،

ص54.

² - نفس المرجع، ص55.

ويتعداها إلى الدول الغربية، كما يخشى من تهديد مصالحه في المنطقة في حد ذاتها.

وتعتبر الولايات المتحدة أن الدول الفاشلة هي أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية،

وأن الخصائص الأساسية للدولة الفاشلة، أو فشل الدولة تبدو من خلال:

- فقدان الدولة القدرة على أداء الوظائف الأساسية للحكم.

- فقدان الحكم في الدولة لشرعيته.

- عدم قدرة المؤسسات السياسية لتلبية المهام الأساسية للحكم الشرعي.

- الانهيار الاقتصادي.

فإن دول المغرب العربي وباعتبارها تتوفر على هذه الخصائص، فإن هذا ما يجعلها محورا

للاهتمام الأمريكي، خاصة في ظل ما يتولد عن فشل هذه الدول من انتشار لمختلف أشكال

الجريمة المنظمة، حيث يؤكد صناع القرار الأمريكي أن الجماعات الإرهابية المحلية منها والدولية،

خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تركز نفسها لأعمال التهريب على أنواعها بما

في ذلك الأسلحة وتجديد الأعضاء الجدد، من السكان المحليين، خاصة وأن هؤلاء يعانون من

البطالة وسوء المعيشة والاضطهاد في حكوماتهم . وحسب ما جاء في وثيقة الإستراتيجية الوطنية

لمكافحة الإرهاب لعام 2006 فان: "الولايات المتحدة ستستمر في منع الإرهابيين من استغلال

المناطق غير الخاضعة للحكم كملاجئ لهم، وتأمين هذه المساحات التي تسمح لأعدائنا بالتخطيط والتنظيم والتدريب والتحضير للعمليات، سوف نقضي على هذه الملاذات تماما"¹.

وعلى هذا الأساس جاءت المبادرة الأمريكية المعروفة ب: "بان الساحل (PSI)" للتقوية دولا المنطقة الفاشلة، المبادرة التي ارتأت الولايات المتحدة بأنها ضرورية، خاصة بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC بقيادة عماري صايفي المعروف ب: "البارا PARA-EL" باختطاف 31 سائحا أوروبيا في الصحراء كانوا قد هربوا من الجزائر إلى مالي وقد أطلق البارا صراحهم مقابل 5 ملايين يورو دفعتها له الحكومة الألمانية في مطلع عام 2004، وأصبحت الولايات المتحدة ترى انه من الضرورة التواجد في المنطقة أكثر من أي وقت مضى، خاصة بعدما أعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال ولاءها لأسامة بن لادن في سبتمبر 2006، وغيرت من اسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)"، وهو ما أدى إلى التكهن بأن القاعدة في المغرب الإسلامي قد تصبح أكثر الفرق خطورة وقادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة وشن هجمات في أوروبا².

وإذ كان المغرب العربي قد جذب الاهتمام الأمريكي لما يتوفر عليه من موارد الطاقة أو لعدم استقراره الأمني خاصة في ظل الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب، فإن تطور سياسات الولايات المتحدة تجاه المغرب العربي لا يمكن فصلها عن طبيعة العلاقات التنافسية بين الولايات

¹ - أمين البار، بسكري منير، مرجع سابق ص 56.

² - فايزة بن الشيخ، دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي، (مذكرة لنبيل شهادة الماستر) غير منشورة، الجزائر، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص 33.

المتحدة والقوى الدولية الساعية لتكريس نفوذها في المنطقة، حيث يظهر جليا التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الأسواق المغاربية هذ مما ارتوى على الولايات الامريكية إقامة مبادرة تعاون في مجال الحد من الارهاب والجريمة المنظمة¹.

المطلب الاول: مبادرة بان ساحل (- Initiative Pan-sahel IPS-)

تهدف لإنشاء تعاون عملياتي يمنع تحول المنطقة إلى ملاذ امن للإرهاب العالمي، عرف البرنامج طريقه للتنفيذ عام 2002 مباشرة غداة التفجير الإرهابي الذي استهدف معقل الأمن القومي، بميزانية قدرت بنحو 08 مليون دولار موجهة نحو تكوين وتجهيز فرق من جيوش بعض دول المنطقة هي دول المغرب العربي وتشاد، ومالي، والنيجر بمعدل 150 شخص عن كل دولة²، أي بالقدر الذي يفي باحتياجات قيادة حملة لمكافحة الإرهاب، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها غداة نهاية الحرب الباردة متورطة عالميا في حالات فشل سياسي واقتصادي ذريع بعد الذي ادى لعسكرة تلك المناطق وولادة الفكر المتطرف المناوئ للوجود الأمريكي، كما ادى تواتر الفشل إلى نمو خلايا الإرهاب والجريمة النائمة عالميا، حيث يستغل الإرهابيون ظروف الفشل للتخطيط، والتنظيم، والتدريب، والتحضير للعمليات، هذا وأشارت سكرتير الدولة كوندوليزا رايس (Condoleezza Rice) إلى ان الدولة الهشة خادمة وميسرة لحركة المجرمين

¹ - فايذة بن الشيخ، مرجع سابق، ص 43.

² - فوزية قاسي، الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الارهاب: منطق الأمنة في الساحل الإفريقي، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والامن الدولي)، غير منشورة، الجزائر، جامعة وهران، 2012-2013، ص 135-136.

والإرهابيين هذا مما ادي الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع دول المغرب العربي وغيرهم من الدول الافريقية الى انشاء هذه المبادرة للحد من الارهاب في المنطقة¹.

المطلب الثاني: مبادرة الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب (Le Partenariat Transsaharien Contre le Terrorisme TSCTP-)

خرجت إلى النور هذه المبادرة بعد ثلاث سنوات من تبني مبادرة، بان ساحل وطرحت كبديل عنها عام 2005، علاوة على الدول التي تعاملت معها المبادرة السابقة امتدت الشراكة إلى دول المغرب العربي: الجزائر، والمغرب، وتونس، وبوركينا فاسو، ونيجيريا، والسنغال، وهي مبادرة أكثر طموحا من سابقتها بالنظر لشموليتها الجيوسياسية بين الساحل، والمغرب العربي وغرب إفريقيا كإحياء لعمق مطلب الأمن في المنطقة، ثم تعدد افاقها من خلال العمل على تحسين قدرات الدول المعنية لمواجهة التنظيمات الإرهابية وتجفيف منابع الإمداد والتوظيف للمنخرطين الجدد للاستثمار في التعاطف الشعبي للسكان المحليين خاصة في دول مالي، والنيجر، وموريتانيا.

ثم دعم جهود التعاون البيني بين ضفتي الساحل الشمالية والجنوبية مع شراكة امريكا التي بإمكانها دعم جهود البناء المؤسساتي الوطني وجعله في مستوى تحدي مخاطر الإرهاب والتطرف، والتي انطلقت فعلا في عمليات المبادرات والمناورات المشتركة².

¹ - جملة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 332، 19 ديسمبر 2014، ص338.

² - جملة علاق، مرجع سابق، ص338.

بالإضافة إلى ذلك تشير الشراكة عبر الصحراء على كونها مقاربة شمولية ليست فقط عسكرية بل سياسية كذلك، واقتصادية، وثقافية بشكل يستجيب للتحديات التماثلية واللاتماثلية التي تواجهها الدول العاجزة هناك، غير أنها لم تنفك تأخذ الصبغة العسكرية على حساب اعباء الشراكة والتعاون التي شكلت الغاية الأساسية التي نشأت من أجلها وذلك بـ:

1/ حيازة ميزانية الدفاع على ثلاثة ارباع مقدرات البرنامج ككل في سنوات 2006، 2007 و 2008، بهدف مواجهة الجماعات المسلحة كتعبير عن تهديد واقعي للأمن المحلي والعالمي.

2/ دعم مقدرات الدول المعنية عسكريا بالقدر الذي يمكنها من حماية مقدراتها من الثروة الوطنية بما يضمن استمرارية تزود الشركات الأمريكية والأوروبية بالطاقة، إذا انتبه إلى أن سبعة من الدول التي ضمتها الشراكة تحوز على احتياطات نفطية هائلة¹.

وقد دفعت هذه الانتقادات بالوم ا إلى تقليص مستحقات قسم الدفاع مقارنة بالأقسام والأجهزة الأخرى، خاصة مع مطلع العام 2012، بما لم ينجح في تخفيف وطأة الاتجاه نحو عسكرة المنطقة التي تحولت إلى حلبة صراع لفرض الوجود العسكري الأوربي، والأمريكي ونحوهما، وقد قاد هذا التنافس الوم ا إلى إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا.

¹ - ليان كينيدي بودالي ، شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، مركز مكافحة الإرهاب ، الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة وست بوينت ، ص 2 ، في الموقع: <http://ctc.usma.etu/publications/pdf/us-ct-in-sahel-arabic-update.pdf>

المطلب الثالث: القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (-Le Commandement des

(-Forces Américaines en Afrique- AFRICOM-)

أنشأت هذه المبادرة بعد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء وهي تعبيراً عن التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا منذ أكتوبر 2007، مقرها مدينة شتوتغارت الألمانية، وفي الوقت الذي تغازل فيه أمريكا الدول الإفريقية وعلى رأسها الدول المغاربية لاستضافتها، ترفض الجزائر وتحشد موجة الرفض في القارة السمراء لاستيعاب هذا الوجود العسكري المكثف في المنطقة¹، حيث تسعى للتذكير دوماً بأنها متواجدة عسكرياً في جيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، كما توظف أطروحة محاربة الإرهاب لإعادة بناء التحالفات مع الأنظمة الديكتاتورية التي ما انفكت تعبر عن ولائها الأمريكي مقابل ما تستفيد منه من امتيازات سياسية وعسكرية ومساعدات اقتصادية وتجارية، خاصة بعد أحداث 09/11 وازدياد تدفق حلفاء أمريكا على الصعيد العالمي.

وتتأسس الأفريكوم على مدخلين²:

أولاً: يتجه المدخل الأول نحو تحسين فعالية قوات الجيش المحلي من خلال المناورات، والتدريب، وتقاسم المعطيات والمعلومات، والدعم اللوجستيكي، ففي شهر جانفي 2012 نزل فريق أمريكي متخصص بعنار (Attar) الموريتانية لتكوين وتدريب عسكري.

¹ - قاسي فوزية، مرجع سابق، ص 150.

² - خيري عبد الرزق حاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، فيفري 2009، ص 90.

ثانياً: بينما ينصرف الثاني لفرض التعاون العسكري الإفريقي على ضوء تكثيف التنسيق بين قوات الجيش الأمريكي مع نظرائه الإفريقيين وبعض اعضاء حلف الناتو، خاصة فرنسا، وإسبانيا، واصطلح على هذه العملية اسم (Flintlocks) وهي تعمل بمنطق دوراني، وقد جمعت كل من الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي وكذلك مشاركات من الحلف الأطلسي. وكانت من اجل بناء وتقوية القدرات لمكافحة الاتجار غير المشروع في الاسلحة والبضائع والبشر¹.

1 - البيئة الإستراتيجية في إفريقيا: تم تناول البيئة الإفريقية عموماً على أنها غير مستقرة تعاني العديد من المشاكل، أولاً لكونها قارة النزاعات حيث لا تزال آثار النزاعات السابقة تعالج حتى الآن وهناك ما يمكن نشوبها في أي لحظة خاصة جراء التعدد الإثني الكبير في القارة وقد تم الاستدلال بالنزاعات في السودان، الصومال، أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية . ثانياً، لأنها تعاني من تحديات خطيرة متجاوزة للحدود القومية كالتطرف العنيف والمتاجرة غير المشروعة والقرصنة . ثالثاً، لأن إفريقيا لا تزال تواجه تحديات في مجالات الصحة العامة وخاصة إذا تعلق الأمر بالإيدز (AIDS/HIV)، في مجال التطوير الاقتصادي وكذلك التحول الديمقراطي . وأخيراً، إفريقيا تفتقر إلى الوسائل التي تمكنها من رعاية أمنها والتصدي لهذه التحديات المختلفة كل هذا

¹ - قاسم نصر الدين ، الأفريقيوم وحدود أمريكا الجديدة ، القبس ، العدد 12454 ، فيفري 2008 ، ص 38.

يعكس بالسلب على المنطقة المغاربية لكونها بوابة أوروبا حيث جعلها مرتعا للتنظيمات الارهابية مصدرة الى أوروبا¹.

2 - منهج القيادة الأمريكية لمنطقة المغرب العربي: جاء في مقدمة الإفادة بأن منهج الأفريكوم يستمد قوامه من مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة، حيث قال وورد: " يخضع منهجنا لأهداف سياسة الحكومة الأمريكية عموما، فنحن نعمل متضافرين مع شركائنا في الجهات الحكومية الأخرى، مثل وزارة الخارجية الأمريكية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لضمان كون خططنا وأنشطتنا تدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية دعما مباشرا"².

3 - برامج وأنشطة القيادة الأمريكية لمنطقة المغرب العربي وإفريقيا: لقد تم التطرق إلى البرامج والأنشطة للأفريكوم من خلال تصنيفات للأغراض الأولية من هذه الأنشطة والتي كانت كالاتي:

- بناء إمكانيات القوات التقليدية للشركاء: وقد تضمنت مجموعة من الأنشطة والبرامج هي:
- محطة الشراكة الإفريقية (APS): وهي مبادرة الارتباط الأمني البحري الرئيسية للأفريكوم، تقوم بالتعاون مع الدول والمنظمات غير الحكومية ببناء القدرات الأمنية البحرية لدى الشركاء الأفرقة.
- الأسد الإفريقي (المغرب): وهو تمرين سنوي مع المغرب، حيث تقوم قوات سلاح المارينز الأمريكية لمنطقة إفريقيا (MARFORAF) بهذا التمرين الذي يركز على التبادلية التشغيلية بين الولايات المتحدة والمغرب والتدريب على الأسلحة المجتمعة جوا وأرضا وتدريب الأركان والتدريب

¹ - إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ ، 09-10 مارس 2010، ص10، من الموقع:

<http://www.africom.mil/pdf/USAFRICOM2010posturestatement.pdf>

² - نفس المرجع ، ص13 .

على عمليات حفظ السلام والتدريب على الاستجابة للحالات الطيبة والكوارث وعمليات المساعدة المدنية الإنسانية¹.

- بناء سلاح فعال من ضباط الصف (NCO): حيث أن سلاح ضباط الصف في إفريقيا غير متطور وأن المساعدة في تطويره ستنجح الفرصة لترسيخ المزايا والسمات المسهلة للتدريب .

- التمويل العسكري الأجنبي والمبيعات العسكرية الأجنبية: هذان البرنامجان يستخدمان من أجل التصدي لتحدي انتقال الأفارقة إلى المعدات القابلة للخدمة من معدات عسكرية فردية إلى عربات وغير ذلك .

● دعم بناء إمكانيات القوات الأمنية للشركاء: هذا الدعم يكون من خلال:

- الشراكة الإفريقية لفرض القانون في المجال البحري (AMLEP): حيث يصعد أفراد من خفر السواحل الأمريكي ومن مفازر فرض القانون للدول المضيفة على مراكب تابعة للولايات المتحدة وللدول المضيفة لمنح المراكب ما يلزمها من الصلاحيات والقدرات للقيام بعمليات صعود وتفتيش وقبض واسر داخل المنطقة الاقتصادية الحصرية التابعة للدول الإفريقية المشاركة،² وقد أقيمت مثل هذه العمليات مع المغرب.

- تقييم القطاع الأمني: حيث أن القيام بتقييم متكامل ومتناسق لاحتياجات البلد الشريك يساعد في تطوير أنشطة فعالة ومنسقة.

¹ - أسماء رسولي، مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001، (مذكرة لبيل شهادة الماجستير) غير منشورة، الجزائر، جامعة باتنة، 2010 - 2011 ص 139 .

² - نفس المرجع، ص 140.

● بناء الإمكانيات للقوات التمكينية للشركاء: تتضمن هذه القوات التمكينية، اللوجستيات، المخابرات والاتصالات وإمكانية إزالة الألغام .

● رعاية علاقات إستراتيجية قوية: وذلك من خلال:

- برنامج شراكة الحرس الوطني من الولايات: وهو أداة لرعاية أنواع عديدة من ارتباطات العسكريين مع العسكريين والمدنيين والمدنيين مع المدنيين.

- التعليم والتدريب العسكري الدولي والتعليم والتدريب العسكري الدولي الموسع، وقد تلقى نحو 90 ألف طالب عسكري ومدني من 44 دولة إفريقية تعليماً وتدريباً في الولايات المتحدة أو في بلادهم بقيمة 8.19 مليون دولار .

- برنامج ارتباط العسكريين مع العسكريين: يسمح هذا البرنامج بتقوية العلاقات الرئيسية وتعريف الشركاء بالأساليب العسكرية الأمريكية وتكتيكاتها وإجراءاتها التي يستطيعون استخدامها للتصدي ل نطاق واسع من التحديات الأمنية¹.

● القيام بإصلاح قطاع الدفاع: كجهد من جهود إصلاح القطاع العسكري على النطاق الأوسع، وهذه الجهود تقودها وزارة الخارجية الأمريكية .

● رعاية التعاون الإقليمي والإدراك الظرفي والتبادلية التشغيلية: من أهم أنشطته:
- تمرين مساعي إفريقيا: الذي يعد من أبرز التمرينات على التبادلية التشغيلية في مجال

¹ - إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، مرجع سابق ، ص15-25 .

الاتصالات، جمع هذا المسعى في الغابون سنة 2009، بين دول إفريقية وثلاث منظمات إقليمية من أجل تبادل المعلومات بين الدول الإفريقية عن طريق شبكات الاتصالات ويتوقع أن يتوسع مسعى إفريقيا لعام 2010 في غانا ليضم 30 دولة إفريقية .

- تمرين خط العنقاء السريع لشمال إفريقيا: وهو تمرين امني بحري متعدد القوميات تقوده البحرية الأمريكية لمنطقة إفريقيا ويركز على الاعتراض البحري والاتصالات وتبادل المعلومات .

● العمل مع الشركاء لمناهضة التهديدات المتجاوزة للحدود القومية وتهديدات المتطرفين: وذلك من خلال¹:

- جهود مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا ودول الساحل من خلال عملية الحرية المستدامة عبر الصحراء (TS-OEF) والتي تدعم بدورها برنامج مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) وكل هذا تقوم به قيادة العمليات الخاصة لمنطقة إفريقيا (SOCAFRICA) .

- جهود مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا والتي تقوم بها (HOA.CJTF) التابعة للافريكوم

- برنامج مكافحة المخدرات: الذي يقوم بتدريب وتجهيز ودعم مؤسسات فرض القانون والمؤسسات شبه العسكرية والوحدات العسكرية التي مهمتها مكافحة المخدرات وإرهاب المخدرات.

- عملية الصوت الموضوعي (OOV): التي تستعمل أنواعا عديدة من الوسائل الإعلامية مثل مبادرة الإنترنت الإفريقية للطعن في وجهات نظر الجماعات الإرهابية وتقديم منتدى للتعبير عن

¹ - أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 141.

وجهات النظر البديلة وهي عملية منسقة مع السفارات الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية¹.

● المساهمة في تحقيق الاستقرار في مناطق النزاعات الحالية: من خلال مبادرة عمليات السلام

العالمية (GPOI) لوزارة الخارجية الأمريكية، وتقوم الأفريكوم بدعمها بضباط وضباط صف

يخدمون بصفة مدربين ومعلمين من اجل عمليات حفظ السلام².

إن كل البرامج المذكورة والأنشطة والتمارين تقوم بها القيادات المكونة والقيادات المتفرعة من

القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا وهي:

- الجيش الأمريكي لمنطقة إفريقيا (USARAF)

- القوات البحرية الأمريكية لمنطقة إفريقيا (NAVAF)

- القوات الجوية الأمريكية لمنطقة إفريقيا (AF/AFAFRICA17)

- قوات سلاح المارينز الأمريكية لمنطقة إفريقيا (MARFORAF)

- قوات العمليات الخاصة الأمريكية لمنطقة إفريقيا (SOCAFRIC)

- قوة المهام المشتركة المجتمعة - القرن الإفريقي - (HOA-CJTF)

من الواضح أن مهام القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا "الأفريكوم"، لا تنحصر فقط في الشق

العسكري بل تتعداه إلى المجالات الأخرى المدنية بمختلف أشكالها والتي تم تناولها من خلال

¹ - إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، مرجع سابق ، ص 25-28 .

² - نفس المرجع، ص33.

الأنشطة والبرامج المذكورة . فهل هذا هو منحى جديد في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب ومختلف التهديدات الأمنية الجديدة، فوجدت أن التحول إلى استخدام نوع من القوة اللينة أو الناعمة إلى جانب قوتها الصلبة أو ما يسميه جوزيف ناي ب " : القوة الذكية " سيكون أنجع في القضاء على الظواهر الإرهابية وتحقيق الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية ؟ أم أنها إستراتيجية¹ أمريكية تهدف بالأساس إلى التحضير من اجل التوغل أو التدخل المباشر في القارة ؟ وهو الأمر الذي جعل الدول المغاربية تتخوف وتتحفظ على استضافة مقر " الأفركوم " على أراضيها. وبالرجوع إلى شمال إفريقيا، فقد اعتبر هذا الأخير في الإفادة التي تناولناها بأنه يضم مجموعة من الدول الفاشلة التي لا تستطيع التحكم في حدودها، مما يغذي بيئات عمل مواتية للتطرف العنيف والقرصنة والمتاجرة بالبشر والأسلحة والمخدرات وهو بذلك يمثل خطر على الوطن الأمريكي وعلى المصالح الأمريكية، وقد اعتبر إضافة إلى القرن الإفريقي من اشد بؤر التوتر والأزمات والإرهاب في العالم، مما استوجب ضرورة وجود مثل هذه القيادة التي تقوم بجهود كبيرة من خلال مختلف البرامج والأنشطة منها الـ: (TSCTI) والـ: (TS-OEF) لتحقيق الأمن في المنطقة².

وفي الأخير نخلص إلى ان التوجه الأمريكي في المغرب العربي وإفريقيا اصبح رهين مقاربتين:

الأولى: تتعلق بمكافحة الإرهاب من منظور جماعي مشترك، وهو ما تسبب في إهدار القدرات

المالية للدول المعنية منها الجزائر في محاربة الإرهاب دون القضاء عليه.

¹ - أسماء رسولي، مرجع سابق، ص143.

² - نفس المرجع، ص143.

أما الثانية: فتعكس رؤية استباقية إزاء قوى أخرى منافسة دولياً للاستفادة من ثروات المنطقة، ويبرز هذا في زيادة واردات أمريكا من النفط الإفريقي، إذ يتوقع أن تفوق في المجموع نسبة 25 % بحلول عام 2015 بعد أن كانت بحدود 15 % منذ خمسة سنوات¹.

ونشير إلى أن ما انصرف لصراع المصالح في الغرب يعكس تكامل ادوار فقط في سبيل إعادة الانتشار الذي تخطط له فرنسا وأوروبا والاجتياح الأمريكي، والدليل في ذلك أن توجه الكل أو البعض على الأقل لم يتغير في مضمونه وهدفه، إنما شملت إعادة الصياغة، الطريقة والأسلوب فقط.

¹ - جميلة علاق، مرجع سابق، ص 339.

المبحث الثاني: التعاون الأمريكي المغربي في مجال التنمية الاقتصادية

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف التسعينات إلى تجسيد اهتمامها الاقتصادي بمنطقة المغرب العربي من خلال إطلاق عدة مبادرات شراكه إقليمية في خدمة إستراتيجية الأمريكية الشاملة على الصعيدين الإقليمي والدولي في ظل بروز مؤشرات التنافس مع الأوروبيين في هذه المنطقة بعد إطلاق مسار برشلونة منذ نوفمبر 1995.

المطلب الأول: مبادرة ايزنستات

تعتبر مبادرة ايزنستات احد اطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد مرحلة الحرب الباردة ومنذ منتصف التسعينات تحديدا حيث حسدت على المستوى الاقتصادي عودة الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة منذ منتصف التسعينات وقد شكلت هذه المبادرة التي أعلن عنها رسميا نائب كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية في نهاية التسعينات ستيوارت ايزنستات يوم 16 جوان 1998 بتونس¹.

الإطار الاقتصادي للرهانات الأمريكية في منطقة المغرب العربي بكل أبعادها الإستراتيجية الأمنية والسياسية المتكاملة محاولة لتحويل دول المغرب العربي المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى منطقة اقتصادية واحدة من اجل إقامة منطقة تبادل حر وإلغاء الحواجز

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة (بيروت : ط. 1 مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 188.

الجمركية على السلع المغاربية المتجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية والتي هي ضئيلة جدا كذلك تأتي هاته المبادرة استجابة لمتطلبات بسط نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في مجال متوسطي موسع يمتد إطاره الجيو - استراتيجي من المغرب العربي غربا إلى آسيا الوسطى شرقا مرورا بتركيا الشرق الأوسط ومنطقة الخليج¹.

وقد أكد ستيوارت ايزنستات هذا التوجه الاستراتيجي الجديد للسياسة الأمريكية في منظمة المغرب العربي خلال ندوة حول الاستثمارات الأمريكية المغاربية 15-16 نوفمبر 2000 بواشنطن: إن الولايات المتحدة الأمريكية تتوي تكثيف مبادلاتها مع الجزائر المغرب وتونس التي باشرت كلها مرحلة من الإصلاحات الواسعة كما تأمل الولايات المتحدة الأمريكية أيضا في مضاعفة استثماراتها في هذه البلدين التي تؤكد أهميتها بقوله: إن هذه البلدان الثلاثة - الجزائر المغرب وتونس - تملك سوقا من 80 مليون شخص وإنتاج داخلي خام بإجمالي 137 مليار دولار².

ويدا الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية اقتصادية متكاملة بعد بروز مؤشرات فشل وتعثر مبادرة متعددة الأطراف لمسار السلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا mena التي كانت تشكل إطار للترويج الاقتصادي ضمن الإستراتيجية الأمريكية الشاملة لإدماج إسرائيل في سوق متوسطية موسعة تمتد من المغرب العربي غربا إلى الشرق الأوسط شرقا .

¹ - سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، القاهرة: نضمة مصر للطباعة والنشر، 2003، ص 75-76.

² - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 189.

وقد شكلت ايزنستات البديل الإقليمي لاستراتيجية الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي على أنقاض مبادرة سوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ظلت مرهونة بمسار التسوية والتطبيع مع إسرائيل مما أدى إلى فشلها.

كما إن مبادرة ايزنستات الأمريكية جاءت بعد بروز مؤشرات تعطل وتعثر مسار الشراكة الاورو مغاربية مسار برشلونة والذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية فيه أن تكتفي بدور الملاحظ مما دفع بالجانب الأمريكي لاستثمار الشعور بالخيبة الذي أصاب الأطراف المغاربية بعد الوعود التي حملتها مبادرة برشلونة من خلال طرح مبادرة الشراكة أكثر فعالية وسريعة المردود على حد تعبير الأمريكيين¹.

وقد كان تسويق مبادرة ايزنستات تدريجيا في الدولة المغاربية المعنية فكانت البداية بتونس التي عرض فيها صاحب المبادرة ستيوارت ايزنستات لأول مرة مشروعه خلال زيارة رسمية 16 جوان 1998 ثم بعد ذلك المغرب وأخيرا الجزائر التي تلقت أول اتصال رسمي بخصوص مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية في 08 جوان 1998 بمناسبة زيارة رسمية لا ايزنستات إلى الجزائر².

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص190.

² - أنظر برقية وكالة الأنباء الجزائرية(و أ ج) بتاريخ 11-07-2001.

خصائص مبادرة ايزنستات:

تميزت مبادرة ايزنستات بخصائص يمكن حصرها فيما يلي:

تحديد إطار المغربي العربي المعني بالشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبادرة ايزنستات بثلاث دول الجزائر المغرب تونس كمرحلة أولى بحيث تستثني كل من ليبيا وموريتانيا من هذه المبادرة لأسباب سياسية بالنسبة للأولى والاقتصادية بالنسبة للثانية.

وحسب ستيوارت ايزنستات فإن إدماج ليبيا في هذه المبادرة سابق لأوانه باعتبارها لم تستجب بعد للشروط السياسية الأمريكية في تلك المرحلة¹.

وقد ظل انضمام ليبيا لمبادرة ايزنستات أو أي إطار بديل للشراكة الأمريكية المغاربية واردا في تلك المرحلة التي لم تكن تشهد بعد تطورات الانفراج بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية بحكم ضغط المنافسة الأوروبية في هذا الاتجاه والمصالح الاقتصادية والاستثمارية الكبرى للشركات الأمريكية في هذا البلد الذي يعتبر إلى جانب الجزائر احد أقطاب السوق النفطية في المنطقة².

وفيما يتعلق بموريتانيا فإن التحاقها بمبادرة ايزنستات للشراكة الأمريكية المغاربية ظل في تلك

¹ - عبد الإله بلقزيز: "الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي" في: إدموند غريب وآخرين، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، ط2(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، ص72.

² - نفس المرجع، ص73.

الفترة مرهونا بمدى اهتمام المستثمرين الأمريكيين بها وكان ايزنستات يعتقد أن إدماج هذا البلد في المبادرة الأمريكية سيتحقق تلقائيا في حالة نجاح هذه المبادرة وهنا تبرز خلفية الفعالية الاقتصادية خلافا للحالة الليبية ولو أن الحسابات السياسية لم تكن غائبة لاسيما فيما يتعلق بخلفية الضغط على موريتانيا في اتجاه مسار التطبيع مع إسرائيل وهو ما تم منذ 1999.

وهكذا يبرز رهان الإستراتيجية الأمريكية من المنطقة كمرحلة أولى على المحور التقليدي للمغرب العربي المتمثل في الجزائر المغرب وتونس وكانت مبادرة ايزنستات تهدف إلى أن تشمل الشراكة الأمريكية المغاربية لاحقا كلا من ليبيا موريتانيا ومصر التي تعتبرها واشنطن في منظورها الاستراتيجي جزءا من المجال الحيوي لمنطقة شمال إفريقيا مما يفسر دعمها لفكرة انضمام مصر لاتحاد المغرب العربي في نهاية التسعينات^{1*}.

الاعتماد على حوار سياسي دائم متواصل على أعلى مستوى بين المسؤولين الأمريكيين من جهة ونظرائهم المغاربيين في كل من الجزائر تونس والمغرب من جهة اخرى ويدعم هذا الخيار ضرورة ارتكاز الشراكة الاقتصادية الأمريكية المغاربية على أسس سياسية تعكس قناعة الطرفين في تشجيع المبادرة الاقتصادية بتوفير كل شروط نجاحها سياسية كانت تجاوز الخلافات السياسية والحدودية المغاربية -تسوية وضعية الصحراء الغربية أو اقتصادية إنشاء سوق إقليمية مغاربية مشتركة².

* اهتمام مصر بانضمامها لاتحاد المغرب العربي تجسد في طلبها الرسمي عام 1999 بالحصول على عضوية ملاحظ في هذا التجمع المغاربي.

1 - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص192.

2 - عبد الإله بلقزيز، وآخرون، مرجع سابق، ص74.

ترتكز مبادرة ايزنستات على القطاع الخاص أساسا كمحرك رئيسي للتنمية والتطور الاقتصادي بحيث تقوم الإدارة الأمريكية بتشجيع المستثمرين لدخول السوق المغربية دون أن تتدخل مباشرة في تحديد اختياراتهم الاقتصادية والاستثمارية بحيث تكفي في تفعيل هذه الشراكة الاقتصادية مع منطقة المغرب العربي بدون الوسيط المحفز وليس كفاعل رئيسي.

الاعتماد على غرب التجارة الأمريكية المغربية التي تعمل على توفير شبكة العلاقات والاتصالات بين رجال الأعمال بين الطرفين .

الرهان على سوق مغربية مشتركة قادرة على استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأمريكية والأجنبية ويوضح ستيوارت ايزنستات هذا المنظار الشراكي بقوله: إن مبادرة ايزنستات لن تتعلق بتسوية تكون فيها الولايات المتحدة الأمريكية في محور العلاقات الثنائية الاقتصادية مع كل من بلد من المغرب العربي على حدى مهما كانت أهمية هذه العلاقات فالأمر يتعلق بالعكس بشراكة ديناميكية متعددة الأطراف قائمة على تدعيم متواصل للروابط الاقتصادية في منطقة المغرب العربي¹.

تشجيع الدول المغربية المعنية على رفع الحواجز الجمركية والحدودية لضمان أكثر سيولة في المبادلات التجارية بين دول المنظمة .

¹ - محمد بوبوش، التكامل الاقتصادي المغربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، ط1، عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، 2016، ص164.

تشجيع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية وتدعيم إصلاحات المنظومة التشريعية للاستثمارات الخارجية في دول المنطقة من أجل توفير المناخ الاقتصادي المناسب لاستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية ويدخل في هذا الإطار دعم الإصلاحات المصرفية والبنكية. الرهان على إنشاء منطقة للتبادل الحر في منطقة المغرب العربي في أجال 2005 وهو مالم يتحقق لحد الآن ويعتبر هذا المشروع محور رهانات مبادرة ايزستات التي كانت تسعى لكسب منافسة السباق ضد الوقت مع الاتحاد الأوروبي الذي يراهن على إقامة منطقة مشتركة للتبادل الحر مع دول منطقة المغرب العربي في 2010 .

وقد عرفت مبادرة ايزستات ديناميكية كبيرة خلال سنة 1999 حيث بادرت الغرفة التجارية الثلاث التونسية - الأمريكية - الغربية - الأمريكية والجزائرية - الأمريكية بالاجتماع في الدار البيضاء 20-21 افريل 1999 قبل أن يعقد لقاء وزاري في هذا الإطار بواشنطن - 30 افريل من نفس السنة* .

وفي ندوة واشنطن 15-16 نوفمبر 2000 من تنظيم الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية والتي اندرجت ضمن برنامج مبادرة ايزستات سجل رجال العمال الأمريكيين والمغاربة والجزائريون تونس والمغرب إمكانية بعث أربعين 40 مشروعاً للاستثمار المشترك في مجال الزراعة تكنولوجيا الاتصالات - النفط، المنتجات الصيدلانية، السياحة، الخدمات والشبكات الكهربائية¹

* جمع هذا اللقاء نائب كاتب الدولة للشؤون الاقتصادية والزراعية ستيوارت ايزستات " صاحب المبادرة " عن الجانب الأمريكي ووزراء ثلاث دول مغربية ، المغربي فتح الله أولعلو (المالية والاقتصادية) والتونسي الطاهر صبود " كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية " بحضور مجموعة من أربعين رجل أعمال أمريكي.

¹ - محمد بوبوش، مرجع سابق، ص 165.

ومن بين أهم المؤسسات المالية والاستثمارية الأمريكية المعنية بالمساهمة في إنجاح مبادرة ايزستات وتشجيع المستثمرين الأمريكيين للرهان على السوق المغربية بالتعاون مع الغرف التجارية الأمريكية الثلاثة في كل من الجزائر. تونس. المغرب يمكن ذكر المؤسسات التالية:

- بنك التصدير والاستيراد: اكزيم - بنك EXIM BANK ايم بنك سابقا. IM BANK.

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (U S AID).

- الوكالة الفيدرالية لتأمين الاستثمارات الأمريكية في الخارج وتتولى تقديم المساعدات المالية والدعم التقني لإنجاح مشاريع الاستثمار.

- الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية التي تتولى التنسيق مع المستثمرين الأمريكيين في رصد الأسواق والمشاريع الاستثمارية في الخارج وقد قامت هذه الوكالة بإجراء دراسات استكشافية في السوق المغربية لرصد القطاعات ذات جدوى للشركات الأمريكية.

وفي إطار برنامج ايزستات عمدت إدارة كلينتون في غضون عام 2000 الى تشكيل لجنة مشتركة تنسيقية بين عهده الوكالات المتخصصة في مجالات التجارة والاستثمار كما تم اعتماد دراسة دقيقة أجرتها وكالة u.s.aid خلال نهاية التسعينيات 1998-2000 حول البيئة والشروط المتوفرة والشروط المتاحة للاستثمار في كل بلد من الدول المغربية الثلاثة¹.

وقد بادرت الدول المغربية وفق منظورها لأولويات الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية

¹ - محمد الطيب حمدان، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، (مذكرة لنبيل شهادة الماجستير)، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 81.

بمجموعة من الاقتراحات يمكن ذكر أبرزها:

1- تعيين الإطار القانوني للمبادلات التجارية ومن ثم تعويض إطارها السنوي بمعاهدة دائمة ومفتوحة على غرار اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط علما أن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي محدد بإطار الاتفاقيات السنوية طبقا للنظام التفضيلي العام C.S.P .

2- توزيع الاستثمارات الأمريكية وفقا لخريطة مراكز القوة والمميزات الاقتصادية في كل بلد من دول منطقة المغرب العربي وعلى أساس هذه الخريطة يمكن للأمريكيين الاستثمار على سبيل المثال في الزراعة الغذائية بالنسبة للمغرب الطاقة بالنسبة للجزائر ومجالي المالية والصناعة في تونس¹.

إلا أن هذا الاقتراح المحسوب على غرفة التجارة التونسية -الأمريكية قابلة تحفظ الظرف الجزائري الذي يدعو الأمريكيين إلى تنويع استثمارهم في المغرب العربي عامة والجزائر خاصة وعدم التركيز على قطاع الطاقة والمحروقات كما هو الشأن بالنسبة للجزائر وتوسيع دائرة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر خاصة إلى قطاعات السكن والاتصالات والصناعة الغذائية وهو ما حرصت الجزائر على تأكيده خلال الزيارة الرسمية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لواشنطن 12-14 جويلية 2001* .

¹ - محمد الطيب حمدان، مرجع سابق ص 81.

* كان ذلك خلال كلمة ألقاها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمام المجلس الموحد الأمريكي الخاص بإفريقيا أنظر برقية وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 12-13-14 جويلية 2001.

3- تحويل جزء من ديون الدول المغاربية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات الأمريكية في المنطقة بشروط تنافسية .

وقد شهدت مبادرة ايزنستات انطلاقة طموحة منذ 1998 قبل أن يتراجع صداها تدريجيا بسبب مغادرة ستيوارت ايزنستات الإدارة الأمريكية بعد انتخابات إدارة جورج بوش في عهده الأولى ليطلق عليها اسم الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا مع تكييفات إستراتيجية جديدة .

المطلب الثاني: مشروع "المبادرة الأمريكية شمال إفريقيا للشراكة من أجل فرص اقتصادية

2010

لقد تم عقد اجتماع 7 أكتوبر 2010 بمقر البنك العالمي بالعاصمة الأمريكية واشنطن اجتماع تنسيقي بين مساعد كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الاقتصادية والطاقة والفلاحة روبرت هورماتس ومحافظ بنك الجزائر محمد لكسائي ومحافظي البنوك المركزية ووزراء المالية في المغرب لبحث تعزيز الوجود الاقتصادي الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا وتحضير مؤتمر للأعمال في الجزائر العاصمة بمبادرة من مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي. وقالت كاتبة الدولة في بيان لها أن مساعد كاتبة الدولة الأمريكي خوزي فرنانديز سيرأس الوفد الأمريكي في قمة الأعمال الأمريكية المغاربية، المقرر أن يعلن فيها عن مباشرة أمريكية جديدة لتنمية شمال إفريقيا تضم ليبيا وموريتانيا بعدما اقتصر الأمر في المبادرات السابقة عدا الجزائر والمغرب وتونس¹.

¹ - جريدة النصر، 23-11-2010، "كاتبة الدولة الأمريكية تعلن دعمها للمؤتمر الأمريكي المغاربي"، متحصل عليها يوم: 2017/06/01، على الساعة:

في: 10:25. <http://www.annasronline.com/index.php?option=com>

وقالت كاتبة الدولة أن مؤتمر الأعمال بالجزائر مناسب لجمع رجال الأعمال والمقاولين في البلدان الخمس مع نظرائهم الأمريكيين لبحث فرص التعاون والشراكة وإقامة مبادلات تجارية، وأعلنت أيضا أنها رفقة كاتبة التجارة ووكالات أمريكية ستدعم المؤتمر من خلال رعاية المشاركين المقرر أن ينتقلوا للجزائر لحضور المؤتمر الأول من نوعه بهذه الأهمية .

وأشار إسماعيل شيخون رئيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي أن من بين النقاط الهامة التي ستدرج في قمة الأعمال التي تعتبر الأولى من نوعها، إعلان إطلاق مبادرة جديدة تحمل تسمية "المبادرة الأمريكية الشمال إفريقي للشراكة من أجل فرص الاستثمار". وتعوض المبادرة الجديدة التي أطلقها قبل سنوات السيناتور 'ايزنستات' في 1998 . ويضم المؤتمر إعلان ميزانية أمريكية لتدعيم المبادرة التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية في بلدان المغرب العربي بالخصوص. فضلا على ذلك سيتم التحضير لإنشاء معهد للشراكة من أجل الفرص الاقتصادية، ويتم اختيار البلد الذي يقام به، لضمان علاقات أكبر بين المتعاملين الاقتصاديين¹.

وينتظر أن تتوج القمة منها تشكيل جمعية للمقاولين الشباب وشبكة خاصة بهم في منطقة شمال إفريقيا، وتدعيم المشاريع المبتكرة، وتشجيع إنشاء المشاريع، مع تخصيص مساعدات ما بين 10 آلاف دولار ومليون دولار، والتركيز على صناعات الابتكار وتلك المنشئة للمؤسسات، وتطوير تكوين وتأهيل المقاولين في منطقة شمال إفريقيا، وإنشاء مركز للريادة والامتياز لتشجيع الشراكة.

¹ - حفيظ صوابلي، مركز الأبحاث للدراسات "واشنطن تحظر لإعلان مبادرة جديدة من الجزائر" متحصل عليه يوم 2017/05/31، على الساعة

في 01:08، <http://www.assala-dz.net/ar/index.php?option=com>

ويتضمن هذا المشروع جميع كافة القدرات التقنية والتكنولوجية والخبراء المغاربة القاطنين¹ بالولايات المتحدة وأوروبا ومن بينهم 12 من أكبر الخبراء الجزائريين في منطقة "سيليكون فالي"، وخبراء يعملون في أكبر الشركات مثل غوغل وإنتل ومايكروسوفت وسيسكو. كما يرتقب إنشاء مكتب خاص لضمان المتابعة وتطبيق القرارات، والعمل مع الجانب الأمريكي على تطبيق كافة التوصيات.

وعلى صعيد آخر أعلنت الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية عن ارتياحها للنتائج التي حققتها بعثتها إلى شمال إفريقيا والتي زارت الجزائر أواخر شهر سبتمبر. وأكد أعضاء في الوفد بعد عودتهم استعدادهم للعودة للمنطقة لتجسيد مشاريع شراكة وتوقيع عقود بيع وشراء.

المطلب الثالث: رهانات مبادرات الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي

يمكن حصر الرهانات الأمريكية عبر مبادرات الشراكة المتعاقبة مع المغرب العربي فيما يلي:

1- رهان الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء منطقة للتبادل الحر في المغرب العربي الجزائر المغرب وتونس مما شكل نوعا من السباق مع مشروع الاورو متوسطي الذي يهدف إلى إنشاء منطقة التبادل الحر مع دول المغرب العربي في أجال 2010.²

2- ويبدو من المؤشر الزمني - الذي كان محددًا بأجال 2005 في مبادرة ايزنستات حرص الولايات المتحدة الأمريكية على استباق الأوروبيين في كسب ورقة منطقة التبادل الحر في المغرب

¹ - حفيظ صوايلي، المرجع السابق.

² - عبد الإله بلقزيز، موقع اتحاد المغرب العربي من تحديات التسوية، (لبنان: المركز اللبناني للدراسات، يناير 1995)، ص 6-12.

العربي لتوظيفها كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي في مجالات مقايضة محتملة لمناطق النفوذ في باقي نقاط العالم التي تشهد تنافسا اقتصاديا سياسيا حادا بين الأمريكيين والأوروبيين كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط. وقد وقع المغرب والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية للتبادل الحر FTA في جوان 2004 وهي ثاني اتفاقية من نوعها في العالم العربي والأولى في إفريقيا*.

ويشكل هذا الرهان ورقة ضغط تسعى واشنطن للظفر بها قبل الأوروبيين والفرنسيين تحديدا تحسبا لاحتمال التفاوض الاستراتيجي حول المبادلات والنشاطات التجارية الاقتصادية الأوروبية في إطار إقليمي محدد قد تكون السوق المغاربية احد مجالات الحيوية *recristallisation des échanges européens* وحسب هذا الطرح فان حرص الأمريكيين على اكتساح السوق المغاربية يشكل ورقة ضغط على المنافسين الأوروبيين أكثر مما هو هدف في حد ذاته باستثناء رهان النفط في المنطقة بحكم الخيارات الاقتصادية المتنوعة للأمريكيين في السوق الدولية القارة الأمريكية الشمالية. الجنوبية. الكرايب. منطقة الخليج. منطقة آسيا

وإذا نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في كسب رهان إقامة مجال للتبادل الحر مع دول المغرب العربي قبل أن يتحقق مشروع منطقة التبادل الحر الاورو متوسطية فانه سيصبح بإمكان

* يجمع المحللون و المراقبون السياسيون والاقتصاديون أن هذه الاتفاقية التي أثار استياء الأوروبيين والفرنسيين بحكم تصادمها مع مسار برشلونة -تستجيب لخلفيات سياسية - إستراتيجية أكثر منها اقتصادية في ظل ضعف المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب الذي تغطي أوروبا أكثر من 70 بالمائة من مبادلاته التجارية .

واشنطن أن تستغل ورقة الأسبقية لمفاوضة الأوروبيين حول تعويضات محتملة في مناطق وأسواق دولية وإقليمية أخرى في العالم¹.

3- رهان مشاريع الشراكة الأمريكية على السوق المغربية 80 مليون نسمة يتعدى هذا الإطار الإقليمي إذ ان الشركات الأمريكية تريد عبر البوابة المغربية اقتحام السوق الأوروبية 400 مليون مستهلك شمالا ومنه سوق الإفريقية جنوبا في إطار سوق دولية مفتوحة، ويشكل هذا الرهان الاقتصادي الاستراتيجي الأمريكي اصطداما مباشرا مع المصالح الأوروبية في مناطق تعتبرها تاريخيا من مجالاتها الحيوية مثل إفريقيا والمغرب العربي .

ويؤكد سفير الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب الأقصى " ادوارد غابريال" في نهاية التسعينات هذه الخلفية بقوله: بفضل اتفاقيات التبادل الحر الذي وقعها مع أوروبا ومختلف دول إفريقيا والشرق الأوسط يمكن للمغرب العربي أن يتحول إلى نقطة دعم وارتكاز لدخول المنتجات والسلع الأمريكية إلى كل هذه المناطق فالأمر لا يتعلق فقط بسوق من 70 مليون مستهلك بل الرهان هو على سوق تفوق 500 مليون مستهلك.

- تهدف مختلف مبادرات الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي من خلال التوجهات الإستراتيجية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى إثارة الاهتمام الاقتصادي لدى المستثمرين الأمريكيين إزاء منطقة شمال إفريقيا التي ظلت تعتبرها منطقة بعيدة في منظور الرأي

¹ - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص13.

العام الأمريكي ورجال الأعمال والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بمناطق أخرى مثل الشرق الأوسط الخليج واسيا إلى جانب القارة الأمريكية.

- استدرارك فارق المنافسة الاقتصادية الأوروبية التي كانت سبابة إلى منطقة المغرب العربي بحكم الإرث التاريخي وعوامل القرب الجغرافي والاحتكاك الثقافي مما تجسد في حجم المبادلات التجارية لدول المغرب العربي التي تغطي دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 60 منها¹.

- وعبر وزير التجارة الأمريكي الأسبق " روبن براون " عن هذه الخلفية التنافسية بقوله في زيارة لدار عام 1995: الولايات المتحدة الأمريكية لن تتنازل عن إي سوق افريقية للدول الأوروبية الشركاء التقليديين لإفريقيا فيما ذهب ستيفارت ايزستات في نفس الاتجاه من المقابلة التنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي تبدو أكثر احتكاكا بصفقتها الجنوبية من البحر المتوسط: " اعتقد أن استراتيجيتنا تستجيب للاهتمام الحيوي الذي يبديه المغرب للنموذج الأمريكي ولرغبته في فتح نافذة على غرب الأطلسي وليس فقط على أوروبا" *.

- وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية استعمال عامل الخلفية الاستعمارية التاريخية للعلاقات الأوروبية مع دول المنطقة -لا سيما بالنسبة لفرنسا ايطاليا واسبانيا -لصالحها باعتبار الأمريكيين متحررين من هذا الإرث التاريخي وهو ما يعبر عنه صراحة السفير الأمريكي في المغرب ادوارد غابريال سنة 1998 بمدريد بقوله لنقلها بكل تواضع نحن متواجدون كشركاء في هذه المنطقة -

¹ - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص14.

* هذا التصريح كان بمثابة زيارة ستيفوارت ، ايزستات للدار البيضاء (المغرب) عام 1998.

المغرب العربي - لأننا أمريكا بكل ما يمثله ذلك من نموذج سياسي . اقتصادي وثقافي ناجح وجذاب ولأننا أيضا لسنا أوروبيين بالإرث التاريخي لأوروبا في إفريقيا الشمالية.

1- توظيف عامل تحقيق شبكة من المصالح الاقتصادية بين دول منطقة المغرب العربي في إطار مبادرة ايزنستات لتشجيع تجاوز الخلافات السياسية المغربية مثل مشاكل الحدود ونزاع الصحراء الغربية ولو أن هذه القضية إلى جانب معوقات الشراكة الاقتصادية المغربية العقبات الرئيسية لنجاح مبادرة ايزنستات أو أي مبادرة اندماج إقليمية .

2- ويبرز هذا تبادل وتداخل التأثير بين الرهانات السياسية تجاوز الخلافات المغربية والاقتصادية إنجاح مبادرة الشراكة الأمريكية المغربية إذ في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن لتجاوز هذا الواقع الصراع المغربي عبر البوابة الاقتصادية وما تفرزه من خريطة مصالح ضاغطة بين دول المنطقة في اتجاه التعاون فإنها تعترف بتأثير هذه العوامل السياسية في تعطيل نجاح مبادرات الشراكة الإقليمية إلى حد الآن مما يفسر الضغوط الأمريكية على كل من الجزائر والمغرب وجبهة البو ليزاريو - منذ مبادرة هوستون عام 1998 لإيجاد صيغة من التسوية لهذا النزاع الإقليمي* .

ومن خلال هذا الطرح يتبين البعد الاستراتيجي لمبادرة الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي من خلال توظيف انعكاسات الاقتصادية لاستيعاب المنطقة استراتيجيا في إطار منظور الحوار الأطلسي -المتوسطي الموسع على غرار ما كان مستهدفا في مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

* تجدر الملاحظة أن مساعدي مبادرة جيمس بيكر بخصوص ملف الصحراء الغربية منذ 1998 تزامنت مع مبادرة ايزنستات للشراكة الأمريكية المغربية المعلن عنها في جوان 1998 ، مما يؤكد وجود جسور التكامل بين المبادرتين السياسية والاستراتيجية.

توجهها الجديد نحو انسنة الشراكة الاقتصادية وإدخال البعد الإنساني ضمن استراتيجية شاملة معطيات استراتيجية ما بعد 11 سبتمبر - وهي استدراقات ما بعد مبادرة ايزنستات - من خلال عدم الاقتصار على الجانب الاقتصادي الصرف وإدماج برامج الإصلاحات التربوية وترقية دور المرأة في مجتمعات المنطقة وتوسعي هذه التوجيهات الشراكة الجديدة إلى توظيف عامل العلاقات الإنسانية التي شعر الأمريكيين بالتأخر فيه مقارنة بالأوروبيين بحكم منطلقاتهم البراغماتية المعروفة في العقلية الأمريكية.

- الاعتماد على القنوات الثنائية للعلاقات الأمريكية مع دول منطقة المغرب العربي والتركيز على الخصائص الاقتصادية الوطنية - السوق المحلية في انتظار توفر الشروط السياسية والاقتصادية لقيام السوق المغاربية المشتركة التي لا يريد الأمريكيين أن يرهن تعثرها تطوير الأسواق الداخلية لكل بلد من دول المنطقة ويأتي هذا المنظور الأمريكي الجديد في ظل تعثر مساعي الانفراج السياسي المغاربي لاسيما بين الجزائر والمغرب بسبب ملف الصحراء الغربية.

المبحث الثالث: المواقف السياسية الأمريكية من التوترات في المنطقة المغربية

(الصحراء الغربية، ليبيا)

المطلب الأول: الموقف السياسي الأمريكي الصحراوي

على الرغم من أن حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة وبعدها إلا أن النزاع في الصحراء الغربية لا يشغل بال العديد من الصناع القرار الأمريكيين، كما تشغلهم بعض الصراعات الأخرى في العالم . ومقابل ذلك تظل الولايات المتحدة في نظر المغرب أفضل طرف خارجي، واقعي مفترض مؤثر في هذا النزاع .

لم تنظر الولايات المتحدة إلى قضية الصحراء من منظور واحد بل تعددت رؤاها في الموضوع. ذلك أنها اتخذت منذ عام 1977 موقف الحياد في النزاع .على الرغم من أن الدبلوماسية الأمريكية نفسها هي التي عملت على دفع اسبانيا إلى اتخاذ موقف يلتقي مع مطالب المغرب في استعادة الصحراء والقبول بمعاهدة مدريد، التي تخلت بمقتضاها اسبانيا في إدارة الصحراء الغربية¹.

إلا أن هذا الموقف الأمريكي المؤيد للمغرب تغير مع وصول كارتر إلى البيت الأبيض حيث شهدت العلاقات الأمريكية الغربية في بداية حكمه أزمة وصلت حدها في عام 1978 عندما جمدت الولايات المتحدة الأمريكية مبيعاتها من السلاح إلى المغرب بحجة خرق القانون الأمريكي

¹ - أخصاص خليلد، السياسة الأمريكية تجاه الصحراء الغربية. المجلة العربية للعلوم السياسية . ص(76-80).

الذي نصت عليه الاتفاقية العسكرية بين البلدين عام 1960. وما لبثت أن استأنفت الولايات المتحدة بيع السلاح للمغرب سنة 1979.

ومع رونالد ريغان إلى الحكم، حيث طور مقاربتة للنزاع باعتباره صراعا بالوكالة يدخل في إطار الحرب الباردة، مصنفا جبهة البوليساريو كحليف للاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من ذلك بقي الدعم للمغرب عسكريا أن يؤثر ذلك على الموقف السياسي وفي حكومة بوش الأب وكلينتون بقي الموقف الأمريكي على الحياد في النزاع الذي لا يعترف بمغربية الصحراء ولكن يدافع في المقابل عن إيجاد حل سلمي للنزاع ترعاه الأمم المتحدة. وشهد الموقف الأمريكي تطورا في حكومة بوش الابن في سنة 2003 عبر تمرير الإدارة الأمريكية لبيان يقضي بدعم خطة بيكر لحل نزاع الصحراء، و ما لبث أن تراجع عن الدعوة مؤكدا أن هذا الحل يمكن أن يفرض على المغرب بسبب حساسية الملف في سياسته الداخلية¹.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في 1 مايو/أيار 2008:

أي دولة صحراوية مستقلة ليست هي الحل الواقعي. في رأينا فإن وجود نوع من الحكم الذاتي تحت السيادة الغربية هو الحل الواقعي الوحيد لحل هذا النزاع القائم منذ فترة طويلة. وندعو الأطراف إلى التركيز في المباحثات المستقبلية على نظام للحكم الذاتي يقبله الطرفان ويتفق مع

¹ - عبد الرحيم المنار سليمي، الولايات المتحدة وقضية الصحراء: جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة "الشرعية الدولية"، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 16 جويلية 2009).

طموحات وآمال الشعب الصحراوي... وقد عرض المغرب خطة للحكم الذاتي نعتقد أنها جديّة وموثوقة¹.

وقد تزايدت المساعدات الأمريكية الثنائية - وتتراوح حول 30 مليون دولار سنوياً - إلى حد كبير حين وافقت هيئة تحديات الألفية المدعومة من الحكومة في 31 أغسطس/آب 2007 على مساعدات أمريكية على مدار خمس سنوات بمقدار 697.5 مليون دولار من المساعدات الاقتصادية للمغرب. والمساعدات المذكورة والغرض منها مكافحة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، هي أكبر منحة تقدمها هيئة تحديات الألفية منذ تشكيلها في يناير 2004.

وقالت وزارة الخارجية لدى تقديمها للمساعدات العسكرية الأمريكية للمغرب في يوليو 2007:

يستمر المغرب في موقفه على الخط الأمامي للحرب العالمية ضد الإرهاب وهي إحدى أقرب الحلفاء ومن أكثر من يمكن الاعتماد عليهم في المنطقة... والتمويل هام وسوف يدعم الوعود الرسمية التي تقدم بها زوار رفيعو المستوى من الولايات المتحدة على مسار زيادة الارتباط بالمغرب والمساعدة على تعزيز الثقة بالولايات المتحدة، وهو الأمر الهام نظراً لتقديم الملك محمد السادس لدعم هام لجدول عمل الرئيس الإصلاحي. وهذه الدولة هي أمة شرق أوسطية تتمتع بالليبرالية والديمقراطية والحداثة، وقد أخذت على عاتقها إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية².

¹ - وزارة الخارجية، تقرير الصحافة اليومي، 1 مايو/أيار 2008، متحصل عليه يوم 2017/06/01، على الساعة: 02:32، في:

www.state.gov/r/pa/prs/ps/2008/may/104267.htm

² - هيومن رايتس وواتش، حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين، pdf ص28، ديسمبر 2008.

وفي عام 2004 أعلن الرئيس بوش بأن المغرب "حليفاً هاماً من غير حلفاء الناتو" مما يعني تخفيف القيود على صفقات التسليح. وتم اتخاذ هذا الإجراء، حسب قول مسؤول كبير بالإدارة الأمريكية "إقراراً بالعلاقات الأمريكية الغربية المقربة، وتقديراً لدعم المغرب القوي للحرب العالمية على الإرهاب، وتقديراً لدور الملك محمد السادس كزعيم صاحب رؤية في العالم العربي". والمغرب هو أحد تسعة بلدان أعضاء بشراكة مكافحة الإرهاب بمنطقة الصحراء بقيادة الولايات المتحدة، وتعدّ تدريبات مشتركة في الصحراء.

وقامت الولايات المتحدة في الوقت نفسه بمراقبة حقوق الإنسان بنشاط في الصحراء الغربية. إذ أرسلت الدبلوماسيين إلى المنطقة لمقابلة نشطاء حقوق الإنسان، ومنهم من ينتمون لمنظمات لم يعترف بها المغرب. ويضم تقرير وزارة الخارجية السنوي "تقرير الدول الخاص بحقوق الإنسان" فصلاً منفصلاً مخصصاً للصحراء الغربية وهو مرجع مفيد عن الموضوع¹.

كما تشترط الولايات المتحدة تقديم جزء صغير من المساعدات العسكرية الخاصة بالمغرب باحترام حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وقانون تعزيز المخصصات (HR2764) الذي وقعه الرئيس جورج بوش ليصبح قانوناً نافذاً 26 ديسمبر 2007، ينص على منح المغرب 3.655 مليون دولار على هيئة تمويل عسكري أجنبي.

¹ - هيومن رايتس وواتش، مرجع سابق، ص 29.

وورد في القانون:

يمكن تقديم مبلغ 1 مليون دولار إضافي إذا أقرت وزارة الخارجية للجان التخصيص أن حكومة المغرب مستمرة في إحراز التقدم على مسار حقوق الإنسان، وبأنها تسمح لجميع الأفراد بالترويج بحرية عن آرائهم الخاصة بوضع ومستقبل الصحراء الغربية عبر ممارسة حقوقهم الخاصة بالتعبير السلمي عن الرأي، وتكوين الجمعيات والتجمع وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في تلك المنطقة دون التعرض لمضايقات.

وحتى الآن لم تصادق وزارة الخارجية على تحقق هذه الشروط.

المطلب الثاني: الموقف السياسي الأمريكي الليبي

في أثناء سلسلة من الثورات امتدت لتشمل الدول العربية، قامت الثورة الليبية في 17 فبراير 2011 على عدة أهداف تتمثل في: بناء دولة موحدة ومدنية، وضع دستور مُستمد شرعيته من الثورة، وبناء المؤسسات الوطنية بما يضمن التعددية وتداول السلطة سلمياً، وحماية الأرواح والممتلكات الموجودة بالدولة، وكغيرها من الثورات التي شهدتها المنطقة قُبلت بالقمع¹، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تُتابع الموجة الثورية التي تمر بالمنطقة، ونتيجة لارتفاع حدة الصدمات بين كتائب النظام والمعارضين، اتخذت الولايات المتحدة عدداً من الإجراءات للضغط على نظام القذافي، تمثل أولها في إصدار قرار بتجميد الأصول المالية للقذافي ومن يعاونه، ثم تبع ذلك سعي

¹ - أسماء محمد يوسف عبد الله، تحليل الخطاب السياسي الأمريكي تجاه ثورات الربيع العربي "دراسة حالة ليبيا و سوريا"، المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه يوم 2017/05/30، على الساعة: 00:01، في: <http://democraticac.de/?p=34232>

الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الأمم المتحدة إلى إصدار قرار من شأنه حماية المدنيين في ليبيا، وقد حدث أن تم إصدار القرار 1973 الذي كان من شأنه فرض حظر جوي على ليبيا لمنع قصف المدنيين بالطيران، بالإضافة إلى حظر بيع الأسلحة وكان من المفترض أن يشمل الحظر بيعها للمعارضة، ولكتائب النظام، وبطبيعة الحال كان لابد من قوة لتطبيق ذلك القرار، وتمثلت تلك القوة في حلف الشمال الأطلسي "الناتو"، الذي تدخل لتنفيذ ضربات جوية محدودة على مواقع ومدركات تابعة لنظام القذافي، ويُجدر الإشارة هنا إلى أن هذا القرار كان مقصوداً منه حماية المدنيين فقط، وليس التدخل من أجل الإطاحة برأس النظام¹.

وكان الهدف المُعلن لذلك القرار المُتتبع بعملية عسكرية محدودة أخلاقياً بالأساس تمثل في رغبة الولايات المتحدة وحلفائها في حماية الأفراد المدنيين من مجزرة كانت على وشك الوقوع في بنغازي، وهو ما يتعارض مع قيم الولايات المتحدة الأمريكية، ويُحملها مسؤولية التدخل باعتبارها الدولة الكبرى بالعالم وعليها أن تقوم بحماية قيم الحرية والديمقراطية حينما ترى انتهاكها في منطقة ما، بالإضافة إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في حماية مصالح حلفائها في المنطقة وخاصةً الدول التي تقع بجوار ليبيا وهي مصر وتونس بالأساس باعتبارهما -في ذلك الوقت- كانتا في مرحلة التحول الديمقراطي، ووقوع مأساة إنسانية في ليبيا من شأنه أن يدفع بعدد كبير من اللاجئين للدولتين ويؤثر على العملية الديمقراطية بهما²، وكما سبق الذكر، لم يكن القرار 1973 متضمناً تغيير النظام بليبيا، إلا أنه يبدو أنه كان الهدف الرئيس لتلك العملية العسكرية فقد تمكنت

¹ - حسين خلف موسى، الثورة الليبية و سيناريوهات المستقبل، المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه يوم: 2017/05/30، على الساعة: 02:48.

ني: <http://democraticac.de/?p=536>

² - أسماء محمد يوسف عبد الله، مرجع سابق.

ضربات أمريكية فرنسية من إلحاق الضرر بقافلة تابعة للنظام كانت تقبل أفراد تابعين للنظام بما فيهم القذافي وتم بعد ذلك التخلص منه بفعل قوات المعارضة، وعلى الرغم من تضمّن القرار وقف تدفّق الأسلحة للطرفين قوات المعارضة، وكتائب النظام إلا أنه قد وُجِدَت أسلحة مُتقدمة تتدفق إلى المعارضة، بل إنه يمكن القول أن حلف الناتو كان على معرفة بذلك الأمر ولم يُحرك ساكناً، وربما يكون ذلك هو ما قد أدى إلى تفاقم الوضع الحالي بلبيبا.

ويتعين علينا التساؤل هنا عن الآثار المترتبة على تدخل حلف الشمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها؟ وهل ساهم في مساعدة ليبيا في تحقيق أهداف ثورتها؟

بالنظر إلى الوضع الليبي بعد سقوط معمر القذافي، فإنه لم يصبح أفضل كثير مما كان عليه قبل الثورة، بل يمكن القول أن الأوضاع ازدادت سوءاً، فأصبح هناك حالة من الانقسام بين الأطراف المختلفة، وكل طرف يرى أنه الأجدر بالشرعية عن غيره، وانتشرت الأسلحة بشكل كبير ما أدى إلى حدوث اقتتال داخلي في ظل غياب مؤسسة حقيقية، تتمكن من جمع تلك الأسلحة وفرض النظام على المناطق المتفرقة بالبلد¹، ذلك بالإضافة إلى تعدد الأطراف المتنازعة بين جماعات سياسية تحوي مجلس النواب المنتخب 2014 والحكومة المؤقتة التي عينها، والمؤتمر الوطني العام الذي يرى أنه الشرعية الوحيدة، والذي يدعم الجماعات الإسلامية، ذلك بالإضافة إلى الوحدات المسلحة التي تتمثل في اللواء حفتر وتسمى قواته بالجيش الوطني الليبي، بالإضافة إلى ألوية الزنتان والصواعق التي تدعم السلطات المعترف بها دولياً، بالإضافة إلى ميليشيات فجر

¹ - زياد عقل، جدور الأزمة الليبية و أفاق التسوية السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، متحصل عليه يوم 2017/05/31

على الساعة: 22:53، في: <http://acpps.ahram.org.eg/News.aspx?serial=227>

ليبيا التي يدعمها المؤتمر الوطني العام، بالإضافة إلى مجموعة أنصار الشريعة المُصنفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كجماعة إرهابية، وغيرها من الجماعات المُسلحة¹.

وقد مرت الأزمة الليبية بمراحل متعددة من الحوار بين الأطراف المتنازعة، وقد تم ذلك برعاية الأمم المتحدة، بداية بحوار غدامس في 1 سبتمبر 2014 والذي جمع الأطراف المُعترف بها دولياً فقط، وقد تم عن طريق مبعوث الأمم المتحدة برناندينو ليون، ولم يُسفر عن أية نتائج لحل الأزمة إلا أنه تم فيه التمهيد لحوار جنيف في يناير 2015، والذي دعت فيه الأمم المتحدة إلى مشاركة قيادات مدنية واجتماعية للتوصل لاتفاق بشأن الأوضاع في ليبيا، إلا أن المؤتمر الوطني كان قد تخلف عن الحضور لرفضه أن يُقام الحوار خارج ليبيا، ثم بدأت جلسة حوار أخرى هي غدامس 2 في فبراير 2015، والتي لم تُفضي إلى شئ سوى تعقيد الأمور أكثر مما هي عليه، فقد ازدادت المواجهات العسكرية والصدمات مما أدى إلى فرض كل طرف شروطاً من غير الممكن الموافقة عليها بالنسبة للطرف الأخر، ويأتي بعد ذلك حوار الرباط بالمغرب في مارس 2015، وفي ذلك الوقت كان تنظيم الدولة قد ظهر في ليبيا، وعلى الرغم من أنه كان من المُتوقع أن يؤدي هذا الحوار إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة، وإيجاد توافق بين تلك الأطراف حول رئيساً لحكومة موحدة، إلا أنه أيضاً لم يُفضي إلى شئ في هذا الإطار²، وهذا ينقلنا إلى حوار الصخيرات في أبريل 2015 الذي قد وافقت أطراف النزاع التوقيع عليه بالأحرف الأولى

¹ - من هم أطراف الأزمة الليبية؟، البي بي سي، متحصل عليه يوم: 2017/06/01، على الساعة: 23:30،

في: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150709-libya-key-players>

² - زياد عقل، مرجع سابق، <http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?serial=227>

في شهر يوليو من نفس العام، وقد أدى إلى التوافق بشأن حكومة وفاق وطني²، وعلى الرغم من أنها لم تلقَ تأييداً من كافة الأطراف، إلا أنها تظل الحل الوحيد لوضع حد لحالة الانقسام والصراع الدائرة بليبيا، وعلى ذلك تظل مهمة تطبيق نتائج الحوارات السياسية بين أطراف النزاع على أرض الواقع تلقى الكثير من العقبات نتيجة للانقسام الشديد والاستقطاب.

وقد زاد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا من تعقيد الأمور، فالتنظيم يسيطر بشكل سريع على عدد كبير من الأراضي في درنة وسرت، وحيث أن سرت تضم عدداً ليس بالقليل من الجماعات الإسلامية والجهادية، فقد اكتسب التنظيم مزايا استراتيجية من وراء ذلك، حيث تم بها إنشاء جماعة أنصار الشريعة بعد انضمام الجماعات الإسلامية الموجودة بالمدينة إليها¹، ولذلك عادت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية حليفها للاهتمام مرة أخرى بليبيا، إذ يشكل موقعها الجغرافي -إلى جانب احتواءها على النفط- محور اهتمام تلك الدول بليبيا، حيث إن انتشار تنظيم الدولة في ليبيا من شأنه أن يهدد دولتي تونس ومصر، فالولايات المتحدة والدول الغربية ترغب في تقديم المساعدة إلى تونس -وخاصة بعد الحوادث الإرهابية التي شهدتها- ووضع العقبات أمام تنظيم الدولة الإسلامية للوصول إلى مناطق بتونس، ومثلها مصر خاصة بعد مقتل 21 مصري على يد التنظيم.

² - خالد حنفي علي، هل يشكل اتفاق الصخيرات مدخلاً لإنهاء الصراع الليبي؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متحصل عليه يوم 2017/05/30، على الساعة: 13:13، في: <http://acpss.ahram.org.eg/review.aspx?serial=10238>

¹ - عبد القادر فسوك، حكومة الوفاق الوطني الليبية: احتمالات النجاح و الفشل، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه يوم 2017/05/31، على الساعة: 11:02، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/04/160417073136201.html>

ذلك بالإضافة إلى قرب ليبيا جغرافياً من إيطاليا، وهو ما قد يؤدي إلى فرار عدداً من الأفراد إلى هناك، وأيضاً هناك احتمال لتدفق بعض الإرهابيين إلى إيطاليا، وهو ما قد يمثل تهديداً بالنسبة لكافة الدول الأوروبية، وبناءً على ذلك تصر الولايات المتحدة على شن ضربات عسكرية ضد أهداف ومواقع تابعة للتنظيم، إلا أن ذلك لا يُعد كافياً إذ يجب إنهاء حالة الانقسام فعلياً، والتي لا سبيل إليها سوى الحكومة الوطنية الموحدة والذي كان قد نص عليها اتفاق الصخيرات، وإعادة فتح حوار بين الأطراف المتنازعة¹.

¹ - كيفن كايسي، ستايسي بولارد، استراتيجية الدولة الإسلامية في ليبيا، مركز كارنجي للسلام الدولي، متحصل عليه يوم: 2017/06/02، على الساعة: 10:39، في: <http://carnegeendowment.org/sada/?fa=59491>

الفصل الثاني

آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

المبحث الأول: تحديات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: دور القوى الكبرى في المغرب العربي

المطلب الثاني: دور دول الجوار في المغرب العربي

المبحث الثاني: سيناريو استمرار الوضع القائم للاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: عدم خطورة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي

المطلب الثاني: مساهمة دول الجوار في تحقيق الاستقرار في المنطقة

المبحث الثالث: سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي إلى درجة التدخل العسكري المباشر

المطلب الأول: تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة المغرب العربي

المطلب الثاني: اشتداد المنافسة الدولية في منطقة المغرب العربي

يعد المفكر الفرنسي Tocqueville أول من استعمل مصطلح يدل على "المستقبل" كمجال للدراسات والأبحاث الأكاديمية وكان ذلك سنة 1835 في كتابه "الديمقراطية في أمريكا،" الذي كان عبارة عن محاولة بحث في التطور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى¹. وفي عام 1949 ابتكر المؤرخ الألماني "Ossip .K.Flechtein" مصطلح علم المستقبل Futurologie ليشير به إلى علم جديد عرفه بأنه نظام عالمي جديد منبثق عن وحدة تكاملية بين الزمن والحقائق المكتشفة وهذا النظام يتعامل مع نفس الأشياء بطريقة جديدة وقد دشن كتابه "التاريخ وعلم المستقبل" عملية تطبيق واسعة لهذا العلم، تستهدف التنبؤ بعيد المدى².

ويمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها: "تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلاله للمستقبل من شأنها أن تعطينا صورة عن مجتمع الغد"³. والاستشراف العلمي للمستقبل يقوم على فهم الماضي والحاضر معاً، كما أنه لا يقدم تنبؤات ولا تفاصيل مؤكدة، فهو لا يتعدى محاولة الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل وقد خلص اغلب المفكرين والعلماء في هذا المجال إلى أن الدراسات المستقبلية تعتبر فرع علمي يقوم على التداخل بين العلوم الاجتماعية المختلفة⁴.

¹ -وليد عبد الحفي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر: شركة الشهاب، 1991، ص 16 .
² -الخلدون الشمعة، "سيولوجيا المستقبل بين المستقبلية وعلم المستقبل"، مجلة العربي، العدد 10، مارس-أفريل 1979، ص 210 .
³ -إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 25 .
⁴ - جمال علي زهران، "الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 153، جويلية 2003، ص 206 .

وهناك مجموعة من العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بدراسة المستقبل من أبرزها¹:

- الرغبة الملحة في معرفة المجهول، التي تشد كل من الباحث والإنسان إلى معرفة المستقبل، لاسيما وأن الكثير يتوقع أن يكون الغد أفضل من الحاضر ويأمل ويعمل على ذلك.
- حداثة علم المستقبل وزيادة أنصاره منذ تأسيسه وتطوره.
- إن علم المستقبل لا يفيد فقط في وضع تصورات مستقبلية، ولكن يفيد أيضا في تقييم الماضي والحاضر.

- ارتباط المستقبل بالواقع السياسي فعلم المستقبل يمكن المتخصصين من القيام بدراسات حديثة وجدية، قد تغطي فترة زمنية تتراوح من 10 إلى 50 عاما.
- الدراسات المستقبلية تعتبر ضرورية وتؤدي إلى الإبداع الإنساني، حيث أن تطور مثل هذه الدراسات يحفز الأفراد على الاهتمام بمستقبلهم.

وقد أكد العالم الفرنسي Bertrand de Juvenile صاحب مشروع المستقبلات الممكنة (Futuribles) أن المستقبل ليس قدرا بل مجال لممارسة الحرية من خلال التدخل الواعي في بنية الواقع القائم باتجاه " المفضل " و شكل كتابه الشهير "فن التنبؤ" (The art of conjecture) نقلة كبيرة في مجال الدراسات المستقبلية، حيث شرح فيه كيفية عمل ما سماه هيأت التنبؤ (Forum Provisionnel) التي تقوم بعمليات انجاز الدراسات المستقبلية لدولة معينة وقد أكد جوفينيل على ثلاثة جوانب عند انجاز الدراسة المستقبلية¹:

¹ - مصطفى عبد الله ابو القاسم حشيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية النتائج وردود الافعال، بيروت: معهد الانماء العربي، ط1، 2002، ص320-321.

¹ - وليد عبد الحفي، "الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية"، متحصل عليه يوم 2017/05/31 على الساعة: 22:30 في:

<http://www.alsamoh.net/article.asp?Id=44>

- الاتجاهات السائدة لظاهرة معينة وحدد كيفية رصد هذه الاتجاهات.
- سرعة الاتجاهات: بمعنى قياس كمية التغير في ظاهرة معينة خلال زمن معين من ناحية والتسارع في هذا التغير من ناحية أخرى.
- العلاقة بين الظواهر و: تعني توفر إطار نظري يقوم على إدراك التفاعل المتبادل بين الظواهر مهما بدت غير مترابطة، أي التركيز على المنهج الكلي ورفض المنهج الجزئي.
- وتعد تقنية السيناريو من أهم وبرز التقنيات المعتمد عليها في الدراسات المستقبلية وتشتمل هذه التقنية على ثلاثة أنواع رئيسية، عادة ما تنطلق منها أي دراسة استشرافية وهي :
 - السيناريو الخطي، الذي يفترض بقاء واستمرار الوضع القائم للظاهرة موضوع الدراسة.
 - السيناريو الإصلاحي، الذي يفترض التغير إلى الأحسن في ظاهرة معينة موضوع الدراسة.
 - السيناريو التحولي أو الثوري، الذي يفترض حدوث تغير وتحول جذري يطرأ على الظاهرة موضوع الدراسة.

انطلاقاً من الجوانب الثلاث التي وضعها جوفينيل من أجل بناء دراسة مستقبلية، بإسقاطها على حالتنا موضوع الدراسة " مستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي"، يمكننا تحديد النقاط التالية التي تساعدنا في وضع السيناريوهات المناسبة للظاهرة.

■ بالنسبة للاتجاهات السائدة:

إن الاتجاه السائد بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي، هو أن هذه الأخيرة تجعل من البعد الأمني وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي كمحدد لتوجهاتها في المنطقة ومنه يصبح أي تحرك أمريكي في المنطقة يرتبط بالدرجة الأولى بمدى تأزم

أو استقرار الوضع الأمني بها، بغض النظر إن كان الدافع الرئيسي لهذا التحرك هو خطورة¹ الوضع الأمني في الساحل الإفريقي بما يهدد الأمن والمصالح الأمريكية، أو كان الدافع الحقيقي هو اشتداد المنافسة الدولية في هذا الأخير بصفة خاصة والقارة الإفريقية عموماً، في ظل ما أصبح تحظى به منطقة المغرب العربي من أهمية في المجال الطاقوي، كذلك أهميتها الجيوستراتيجية بالنسبة للتوجهات الإفريقية للولايات المتحدة.

■ بالنسبة لسرعة الاتجاهات:

كما وسبق التطرق إليه بالنسبة للاتجاه السائد والذي يتعلق بالبعد الأمني كمحدد لمستقبل الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فإن المدى الزمني للتغير وسرعته سيرتبط حتماً بالظاهرة الأمنية وذلك من خلال:

أن تتسارع الظاهرة الأمنية باتجاه التأزم وعدم الاستقرار، وما يساعد على ذلك هو إما هشاشة وفشل دول المغرب العربي، أو التدخل الأجنبي للقوى الكبرى المتنافسة على المنطقة مما سيجعل الأوضاع الأمنية تتدهور أكثر.

أن تتسارع الظاهرة الأمنية باتجاه الاستقرار والإصلاح من خلال جهود الولايات المتحدة، لكون الاستقرار الأمني في المنطقة يخدم مصالحها النفطية أو من خلال جهود دول الجوار التي تسعى إلى إبعاد خطر التهديدات الأمنية للمنطقة المغاربي عن حدودها الإقليمية، كما تسعى جاهدة إلى تحسين الأوضاع الأمنية في الساحل تجنباً لأي تدخل أجنبي في محيطها الإقليمي يمكن أن يمتد إلى داخل حدودها.

¹ - أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 157.

■ بالنسبة للعلاقة بين الظواهر:

لا يمكن وضع سيناريوهات لمستقبل الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، إن لم يتم الربط بين مختلف الظواهر المؤثرة فيها ومدى التفاعل بين تلك الظواهر التي تتعلق بـ:

■ الوضع الأمني في المنطقة

■ سياسات دول الجوار في المنطقة

■ المنافسة الدولية في المنطقة.

■ مدى التغير والاستمرارية في السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي مع تغير الإدارات المتداولة على الحكم في الولايات المتحدة.

بعد تناولنا للجوانب الثلاث المحددة لسيناريوهات مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في منطقة

المغرب العربي يمكننا وضع سيناريوهين محتملين مع ترجيح احدهما عن الآخر وهما :

أولاً: استمرار الوضع القائم للاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، أي محاولة إصلاح وتحسين الأوضاع الأمنية في المنطقة دون تدخل عسكري مباشر، وهو ما يمثله السيناريو الخطي.

ثانياً: تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي إلى درجة التدخل العسكري المباشر، وهو ما يمثله السيناريو التحولي للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، إذ تتحول من مجرد تقديم تدريبات

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

ومساعدات عسكرية ومدنية لإصلاح الأوضاع الأمنية في منطقة المغرب العربي، إلى استخدام الآلة العسكرية المباشرة في هذا الأخير¹.

¹ - أسماء رسولي، مرجع سابق، ص158.

المبحث الأول: تحديات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي

إن الولايات المتحدة في سعيها لتجسيد اهتماماتها بدول شمال إفريقيا تواجهها مجموعة من التحديات تتعلق بالدرجة الأولى بسياسات ودور مختلف القوى الدولية في المنطقة منها القوى الكبرى التي يعد الدور الصيني والفرنسي في المنطقة الأبرز منها، ودول الجوار المتمثلة بالأخص في كل من الجزائر وليبيا اللتان أصبحتا تلعبان دورا إقليميا لا يستهان به في المنطقة، بما يمكن أن يؤثر ويعرقل الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: التواجد الدولي في المغرب العربي

الفرع الأول: الأجندة الصينية في المغرب العربي

إذا كان النفوذ الصيني في القارة الإفريقية من أهم الدوافع التي وجهت الاهتمام الأمريكي بهذه القارة إلى درجة إنشاء قيادة عسكرية خاصة بهذه الأخيرة، فإن هذا النفوذ الصيني وتسارع وتيرة تغلغه داخل مختلف الدول الإفريقية أصبح من أهم التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة وتصبح عليها تنفيذ أهدافها في القارة¹.

ولأن التواجد الصيني أصبح في كل أرجاء القارة الإفريقية تقريبا، فإنه يمكن ملاحظة الدور البارز الذي أصبحت تلعبه الصين في منطقة المغرب العربي من خلال إقامة شراكات قوية في مجال الاتفاقات التجارية والتبادل التجاري، والاستثمار في مختلف الميادين. وإن كان التواجد الصيني كان منحصرا فقط في السودان التي تحظى بالحصة الأكبر من العلاقات مع الصين فإنه

¹ - أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 144 .

قد بدأت تتطور علاقات أخرى مع باقي دول المغرب العربي ويمكن لمس الدور الصيني في المنطقة من خلال مجموع النقاط الآتية:

• بعد أن باعت شركة "شيفرون" الأمريكية أسهمها إلى الحكومة السودانية حيث كانت تستثمر مليار دولار في مجال الاستكشافات النفطية، دخلت الصين بقوة إلى السودان وحظيت باستثمارات نفطية هائلة فيها، حتى أصبح أكثر من نصف الصادرات النفطية من السودان تذهب إلى الصين وقد تمكنت الشركة الوطنية الصينية للبتروكيمياويات من اخذ 40% من حصة شركة النيل الأعظم السودانية من أجل تطوير حقول النفط. وفي سنة 1998 قامت الشركة الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 930 ميل ينقل النفط إلى البحر الأحمر.

• تعتبر الصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان حيث بلغ حجم استثماراتها 4 ملايين دولار، ليس فقط في المجال النفطي، بل إن التعاون الصيني السوداني في المجال الاقتصادي يمتد إلى قطاعات أخرى، كبناء المحطات الكهربائية وخطوط النقل وشبكات المياه.

• نمو التعاون العسكري بين الصين والسودان في مجال شراء الأسلحة الصينية من ذخيرة وأسلحة خفيفة والمدافع المضادة للطائرات والألغام المضادة للدبابات، كما ساعدت الصين على إقامة ثلاثة مصانع للأسلحة في السودان بما في ذلك واحدة لتجميع دبابات (T-55)¹.

• وبالنسبة للعلاقات التشادية الصينية فقد عرفت تطورا ملحوظا خاصة بعد قطع تشاد، علاقاتها بتايوان واعترافها بجمهورية الصين الشعبية الموحدة في أوت 2003، حيث تلقت تشاد بعد ذلك

¹ - جميلة علاق، مرجع سابق، ص 340.

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

بوقت قصير تخفيفا لعبء ديونها واتفاقات اقتصادية مع الصين وتبرعات طبية بقيمة 80 مليون دولار.

- في ديسمبر 2003 وقعت الشركة الوطنية الصينية للبتروك مع شركة Cliveden السويسرية لشراء أسهم الاكتشاف والتنقيب في المنطقة التي تغطي سبعة أحواض وهي منطقة بحيرة تشاد - مادياغوا-بنغور- دوبا - دوسيو -سلامات -ايرديس .وفي العام 2006 حصلت الشركة الصينية على جميع الأسهم، في 20/09/2007 تم التوقيع بين الشركة الصينية ووزارة البترول التشادية على اتفاقية يتم بموجبها بناء مصفاة مشتركة وفي 26/10/2008 تم وضع حجر الأساس لمصفاة البترول التشادية والذي سوف يبدأ التشغيل الفعلي اعتبارا من العام 2011.
- وتعد تشاد من بين أهم عشر دول افريقية لها شراكات تجارية مع الصين كما هو موضح في الجدول الموالي، وإن كانت تحتل المرتبة العاشرة، الا أن ذلك حسب إحصائيات 2004، فبعد عودة العلاقات الصينية التشادية منذ عام 2006 تكثفت هذه العلاقات أكثر .

الفرع الثاني: الأجندة الفرنسية في المغرب العربي

إن التحدي الأساسي الذي يتأتى للولايات المتحدة من فرنسا، هو الوضع الدفاعي الذي تبدو عليه الاستراتيجية الفرنسية وهي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية في القارة الإفريقية بما فيها المغرب العربي أكثر الأقاليم الإفريقية التي عرفت تواجدا فرنسا واسعا وتعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأول لدوله. والاستراتيجية الفرنسية في المنطقة لا تخلو كذلك من النزعة الهجومية في ظل تغلغل صيني وأمريكي يهدف إلى الاستفادة من الموارد الطاقوية في المنطقة.

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

وتعتبر تشاد من أكثر محاور المنافسة بين القوى الثلاث في شمال إفريقيا، حيث تعد "نجامينا" هي الموقع الأخير للنفوذ الفرنسي في هذه المنطقة بعد خروج السنغال من المنظومة الفرنسية بوصول عبد الله واد إلى السلطة .

وقد اعتمدت فرنسا في إعادة تسويق نفسها إفريقيا على تغيير طبيعة علاقتها مع الدول "الفرنكوفونية" من التبعية إلى الشراكة، إضافة إلى دعمها للأنظمة الصديقة لها في القارة، فساندت فرنسا نظام الرئيس ادريس ديبي في تشاد في مواجهة المعارضة التشادية السياسية والمسلحة وذلك بداية من تعديل الدستور التشادي في مارس 2005 من أجل السماح لديبي بالترشح للرئاسة لولاية ثالثة مدتها خمس سنوات¹.

وقبل ذلك كانت العلاقات التشادية الفرنسية قد شهدت بعض التوترات في مارس سنة 2000 عندما طلبت تشاد من السفير الفرنسي آنذاك مغادرة أراضيها على خلفية تمتعه بعلاقات مميزة مع رئيس حركة العدل والمساواة "المعارضة آنذاك، وبعد طرد سفيرها من تشاد استضافت "توجييمي" رئيس حركة المعارضة، وأصدرت خريطة فرنسية تشكك في تبعية إقليم اوزو لتشاد، كما دعت البنك الأوروبي للاستثمار إلى تعليق مساهمته (44 مليون دولار) في مشروع حوض سيدجي النفطي بدعوى أن الاشتراطات البيئية والمهنية غير متوافرة، كما أصدرت السفارة الفرنسية في "نجامينا" بياناً أعلنت فيه عن انسحاب الشركة الفرنسية للنفط "آلف" من الاستثمار في تشاد وتبعها

¹ - عبد الله صالح، الأزمة التشادية : إلى أين، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 172 المجلد 43، أبريل 2008 ص 166 .

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

انسحاب" شل "البريطانية وهو ما أدى إلى تظاهرات كبيرة في تشاد تم خلالها إحراق المباني والسيارات الفرنسية.

وقد استغلت الولايات المتحدة توتر العلاقات الفرنسية التشادية وعملت على توطيد علاقاتها مع تشاد، فتمكنت من فتح الباب أمام الشركات الأمريكية للدخول بثقلها في الاستثمارات النفطية بتشاد. غير أن فرنسا سرعان ما أدركت مخاطر التغلغل الأمريكي في المنطقة، فعملت على إعادة توطيد علاقاتها مع تشاد مرة أخرى فبدأت بتدعيم الرئيس ديبي كما وضحنا ذلك سابقا.

كما عملت فرنسا على تثبيت وجودها في تشاد من خلال مشاركتها في القوات العسكرية التي قرر الاتحاد الأوروبي مؤخرا نشرها في كل من شرق تشاد و (EUFOR) الأوروبية افريقيا الوسطى، وتتشكل هذه القوات من نحو 4000 جندي من 14 دولة أوروبية من بينهم 2000 جندي فرنسي، مما يعكس الهيمنة الفرنسية على هذه القوة الأوروبية، خاصة وأن باريس اختارت أن تأخذ على عاتقها تأمين المعدات والتجهيزات اللازمة لتلك القوة وتعهدت بتحمل الكلفة الإجمالية لنشرها هناك.

وفي نفس اتجاه دعم الأنظمة الصديقة، أبدت فرنسا ارتياحها لنجاح الرئيس المالي في الانتخابات، حيث شارك كوشنير وزير الخارجية الفرنسي في حفل تنصيب الرئيس امادو توماني توريه في جوان عام 2007¹.

¹ - عبد الله صالح، مرجع سابق، ص 167.

وحرصت فرنسا على إزالة التوتر في العلاقات بين كل من السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى، حيث رتبت فرنسا قمة ثلاثية بين رؤساء السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى على هامش القمة الفرنسية الإفريقية الرابعة والعشرين وذلك بهدف دراسة الوضع المتأزم في هذه المنطقة والوصول إلى ترتيبات تهدئة الجبهة السودانية التشادية التي تشتعل أحيانا بسبب العمليات التي تنفذ عبر الحدود.

إن هذا النفوذ والدور الفرنسي في دول شمال إفريقيا وإفريقيا عامة، هو من أهم التحديات التي تضعها الولايات المتحدة في الحسابان في إطار استراتيجيتها تجاه المنطقة. خاصة وأن فرنسا هي الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في المنطقة، فهي تتفرد مقارنة مع الدول الأخرى المنافسة باستخدامها للأداة الثقافية معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة، فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب ووسط إفريقيا والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة. بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرنكوفونية التي تضم كل الدول الناطقة بالفرنسية ومنها الدول الإفريقية.¹

المطلب الثاني: دور دول الجوار في المغرب العربي

الفرع الأول: الدور الجزائري

إن الدور الجزائري في منطقة المغرب العربي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر. فإذا أخذنا بالفكرة التي مفادها أن التهديدات

¹ - أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 150.

الأمنية في المنطقة ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة وأن هذه الأخيرة تضخم من حجم هذه التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من اجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأولى، فإن التهديدات القائمة فعلا في المنطقة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم على مكافحتها تشكل تحديا للأهداف الأمريكية وذلك انطلاقا من نقطتين رئيسيتين:

✓ لأن الجهود الجزائرية والإقليمية للحد من ولمكافحة التهديدات الأمنية في المغرب العربي، في حالة نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة وانتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعا من الاستقرار الأمني في المنطقة، سوف تفقد الولايات المتحدة مبررها الذي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في شمال إفريقيا¹.

✓ لأن دول المغرب العربي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج ايجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وان هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري كما حدث مع أفغانستان وقد زادت هذه المخاوف بصفة اخص بعد إنشاء القيادة العسكرية التي رفضت هذه الدول أن يكون مقرها على أراضيها، AFRICOM الخاصة بإفريقيا.

ولأن الجزائر رفضت دائما أن يكون هناك أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، فهي كذلك كانت من ابرز الدول الراضية لإقامة القيادة الأمريكية في الجزائر، وأصبحت تفعل من نشاطاتها

¹ - عمار حفال، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية"، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 9.

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

في المنطقة وتعزز تعاونها مع دوله تفاديا لأي تدخل أجنبي في هذه الدول قد ينعكس عليها، في ظل عدوى التهديدات الأمنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالتهديدات المندرجة ضمن القانون العام وأهمها: الهجرة السرية، التهريب وانتقال الأوبئة¹.

وليس التدخل الأمريكي فقط هو ما ترفضه الجزائر، فهي كذلك رفضت في شهر فيفري 2009 طلبا فرنسا وبريطانيا يقضي باستغلال مجالها الجوي لرصد وضرب الجماعة الإرهابية التي اختطفت الرهائن الأوروبيين الستة في شمال مالي والنيجر.

وإن كانت الجهود الجزائرية من أجل جعل الأوضاع الأمنية في منطقة المغرب العربي ترجع إلى سنوات التسعينات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا فيها من أجل تسوية مشاكل الطوارق في مالي والنيجر، فإن تلك الجهود قد توالى كذلك فيما يخص معالجة التهديدات الجديدة في المنطقة المتعلقة بالعمليات الإرهابية خاصة في مجال خطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة كذلك. فالجزائر استطاعت أن تكون وراء اللائحة الأمنية التي تحرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تخفيف منابع المالية التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة. وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار " المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر. ثم طورت اللائحة داخل

¹ أعمار جفال، المرجع السابق، ص 10.

الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر "سرت"، ليخرج القرار بتحريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009.¹

ويعد اتفاق تمارست الأخير حول إنشاء قيادة عسكرية متمركزة في تمارست بمثابة الترويج للجهود الجزائرية التعاونية مع دول شمال إفريقيا التي تتقاسم معها نفس الحدود، من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. وقد تقرر إنشاء هذه القيادة بإعلان لبيان صادر عن وزارة الدفاع الوطني الجزائرية بعد اجتماع لقادة الجيش من موريتانيا، الجزائر، مالي والنيجر عقد برعاية محافظة السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي في تمارست يومي 12 و 13 أوت 2009 من أجل تنسيق العمليات ضد المجموعات الإرهابية العاملة في المناطق الحدودية. وقد رفضت الجزائر حضور وفد من المخابرات الأمريكية لهذا الاجتماع بالتنسيق الهام، حيث حرصت الحكومة الجزائرية على التأكيد بأن اللقاء سيعقد بعيدا عن الوصاية الخارجية، وبررت وزارة الدفاع الجزائرية قرار استبعاد الجانب الأمريكي بالقول:²

"أن هذا الاجتماع يعكس حرص دول الساحل والجزائر على التكفل بمشكلاتها الأمنية بنفسها دون حاجة إلى تدخل عسكري أجنبي في المنطقة".

وقد دخلت "خطة تمارست" حيز التنفيذ يوم الأربعاء 21 أفريل 2010 وهي الخطة التي تضمنت قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقره مدينة

¹ - عمار جفال، مرجع سابق، ص 11.

² - Salima Tlemcani, « **Lutte contre le terrorisme au sahel : le commandement militaire basé a tamanrassat** », **EL Watan**, édition du 21 avril 2010

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

تمنّرت الجزائرية يقوم بسلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين، كما تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية¹.

وبعد سعي الجزائر إلى البدء في تنفيذ خطة تمنّرت مندرجا أساسا في سياق خطوات إستباقية لمنع أي تدخل أجنبي في منطقة الساحل والصحراء ورفضه تماما مهما كانت مبرراته بالنسبة للمتدخلين الفرنسي والأمريكي.

الفرع الثاني: الدور الليبي

فيما يخص التحدي الليبي للاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي فهو يظهر من خلال ما تشكله المنطقة من عمق استراتيجي بالنسبة لسياسة ليبيا الإفريقية، فليس من السهل أن تقف ليبيا مكتوفة اليدين وتسمح بتدخل أمريكي في شؤون منطقة تعتبرها ليبيا في رعايتها أو تحت مسؤوليتها وترى بأن من واجبها حمايتها ودعم الاستقرار فيها وذلك ضمن منظمة " تجمع دول الساحل والصحراء (س ص)" الذي انشأ بمبادرة ليبية، حيث استطاعت ليبيا من خلال هذا التجمع تعميق دورها الجديد في القارة الإفريقية كراعية لعمليات السلام.

وقد تأسس هذا التجمع في فيفري 1998 بتوقيع خمس دول إلى جانب ليبيا على وثيقته

التأسيسية وهم: مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، السودان ثم اتسعت عضويته إلى 18 دولة.

¹ - بوعلام غمارسة، "قادة جيوش 4 دول يحثون مواجهة القاعدة في الساحل الإفريقي"، الشرق الاوسط، العدد 11216، الخميس 13 اوت 2009.

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

تقوم ليبيا من خلال التجمع بالدعم الاقتصادي لدول المغرب العربي ودعم تنميته من خلال عائدات النفط لديها، ويعتبر هذا الدعم الليبي من أهم أدوات بسط النفوذ الليبي في المنطقة الساحلية لجعلها مجالاً حيويًا داعمًا للدور الليبي في القارة الإفريقية ككل¹.

وقد لعبت ليبيا دورًا مهمًا في إعادة العلاقات بين السودان وتشاد واستضافت العديد من القمم الإفريقية واللقاءات التشاورية لوضع حد للمشاكل التي يعانيها إقليم دارفور السوداني. هذا الدور الليبي الفاعل في منطقة شمال إفريقيا، إضافة إلى قدرة الرئيس الليبي معمر القذافي على تحريك الجماعات الترقية بسهولة من أجل تحقيق أهدافه في المنطقة، مثلما حدث وانظم العديد من الطوارق إلى الفيلق الإسلامي الذي أنشأه الرئيس القذافي لتنفيذ خطته القومية من أجل دولة الصحراء الكبرى (خاصة في سياق الحرب ضد تشاد)²، أصبح يشكل تحديًا بالنسبة للولايات المتحدة، فعندما تلقت دول شمال إفريقيا الدعم الليبي مستمرًا، فهي لن تكون بحاجة إلى نظيره الأمريكي.

إن التحديات التي تم تناولها سواء تلك المتعلقة بدور القوى الكبرى في منطقة المغرب العربي أو تلك المتعلقة بدول الجوار، إضافة إلى الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة، استراتيجية الأمن القومي التي تتبناها الإدارة الأمريكية، مدى التطور في الأوضاع الأمنية في منطقة المغرب

¹ - رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغربي : دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، غير منشورة، الجزائر، جامعة بسكرة، 2010-2011، ص 159.

² - Mehdi Taje , Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain , college de defence de l'OTAN , DC occasionel paper , 19 decembre 2006., p63 .

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

العربي، كلها عوامل تساهم بدرجة كبيرة في تحديد مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، كل هذا ستنم الاجابة عنه في المباحث الآتية.

المبحث الثاني: سيناريو استمرار الوضع القائم للاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي
إن ما يمثله الوضع القائم للاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، هو اهتمام أمريكي بالمنطقة، مرجعيته هي الوضع الأمني غير المستقر فيها وتجسيد هذا الاهتمام هو من خلال مبادرات وبرامج للتدريب العسكري بالتنسيق مع دول المغرب العربي لمواجهة التحديات الأمنية فيه، إضافة إلى مساعدات مختلفة تدرج تحت تلك المبادرات، أي أن آليات تجسيد الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي هي بعيدة عن العمل العسكري المباشر في المنطقة.

ولأن السيناريو الخطي يتم بناء على استقراء الماضي والحاضر وهو يعني بدوره استمرار الأنساق في المستقبل دون تعرضها إلى تغيرات جذرية كما يتصور الاتجاه الراديكالي¹.
فإنه وبناء على هذا المفهوم للسيناريو الخطي، فإن الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي من المتوقع أن تستمر على وضعها الحالي، أي أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة سيستمر ولكن على نفس الوتيرة الحالية، دون تهميش أو اشتداد في الاهتمام. وفي نفس الوقت يبقى تجسيد هذا الاهتمام بالطرق غير المباشرة، حيث لن يتطور الاهتمام بخطورة الوضع الأمني في المنطقة إلى درجة التدخل العسكري.

وقد تم وضع هذا السيناريو الخطي للاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بناء على المعطيات التالية:

¹ - جمال علي زهران، مرجع سابق، ص 35 .

المطلب الأول: عدم خطورة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي

إن كانت الولايات المتحدة بصفة خاصة والدول الغربية بصفة عامة، خاصة منها تلك صاحبة المصلحة في منطقة المغرب العربي كفرنسا، تصور بأن الوضع الأمني في المنطقة هو في غاية الخطورة، فإن المتتبع للأوضاع الأمنية في المنطقة سيجد بأنها ليست بتلك الصورة، فباستثناء بعض العمليات المتعلقة باختطاف الأجانب وبعض النشاطات الإرهابية التي لم تتعد حدود الإقليم الساحلي - الصحراوي، لم تسجل عمليات أخرى تتخطى الإقليم أو تستهدف منشآت دولية كالسفارات الغربية مثلا في المنطقة وعدم خطورة الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي وكذلك استبعاد احتمال تفاقمه وتأزمه يرجع إلى مجموعة من المعطيات أهمها¹:

- إن المتتبع للأوضاع الداخلية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان الساحل يجدها متردية، حيث يتراوح دخل الفرد فيها 500 دولار سنويا مما يرفع نسبة الفقر ويخفض الخدمات الصحية والتعليمية وهذا يؤكد بأن أولوية هذه البلدان هي محاربة هذه الظواهر السلبية وبذل مجهود كبير لتطويق الفقر والتحكم في تدهور الأوضاع.

- يتحكم في الوضع الأمني متغيرات عديدة، فإذا جرى الحديث عن الهجرة الغير شرعية والتهريب واستفحال نشاط العصابات المنظمة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة استفحال الإرهاب وكل ما هو مرتبط به، كما أن الطبيعة الجغرافية القاسية وصعوبة التحرك مع تقدم وتطور وسائل المراقبة لدى الحكومات، يحد من تحرك وتنقل هذه الأخطار ولا يرفع من زيادة نشاطاتها وفعاليتها مستقبلا.

¹ - حسين قادري، "مستقبل الوضع الأمني في الساحل الأفريقي"، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد7، نوفمبر2008، ص4.

لكن رغمًا هذا لا ننكر وجود مشاكل وتهديدات أمنية كشفتها أزمة شمال مالي والتي نشبت في سنة 2012 عن مدى المخاطر الأمنية الكبيرة التي تتهدد منطقة الساحل والصحراء ودول المغرب العربي واستقرارها وأمن شعوبها بعدما سيطرت الجماعات المتطرفة المسلحة على منطقة الأزواد في تطور دراماتيكي للأحداث اندلع عقب الانقلاب العسكري الذي قاده ضباط في الجيش المالي ضد الرئيس امدو تومانو توري.

فقد أصبحت المنطقة مسرحاً لعمليات ولنشاط المجموعات الانفصالية والمجموعات الإرهابية المسلحة خاصة بعد تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر إلى اسم القاعدة في المغرب الإسلامي وارتباطها بالإرهاب العالمي وإعلانها الحرب على جميع دول المنطقة مهددة بذلك الأمن والاستقرار والتعايش والسلام وسلامة الأجانب من السياح والعاملين بمنظمات الإغاثة الدولية¹. لقد كانت تلك الأزمة مؤشراً واضحاً على الضعف الهيكلي الذي تعاني منه دولة مالي وكذا عدد من دول المغرب العربي ومؤشراً موضوعياً على السياسات العنيفة التي استمرت طيلة السنين الماضية في تدبير الشؤون الداخلية وتحقيق الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة بالإضافة إلى الممارسات الغير منضبطة لقواعد القانون الدولي وعدم احترام حسن الجوار والتساهل في ضبط وحماية الحدود أمام الهجرة السرية وتجارة المخدرات والسلاح وضعف العمل المشترك والتنسيق لتحسين الأمن الإقليمي من خطر الإرهاب والجريمة العبر الوطنية مما اضر بشكل بالغ بكل جهود التنمية الإقليمية ودينامية التعاون الاقتصادي والاستراتيجي.

¹ - بدر الدين الخمالي ، "التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل وانعكاساتها الأمنية"، متحصل عليه: يوم 2017/03/16، على الساعة: 21:43 في:

خاصة بالنسبة لدول الساحل الرئيسية الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر وهو ما أدى في النهاية إلى تفريخ منظمات الجريمة العبر الوطنية والمجموعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة الجديدة التي تتبنى العنف والقتل والتدمير في سبيل تحقيق مشاريعها التخريبية كما أدى إلى التدخل العسكري الدولي بالمنطقة خاصة التدخل الفرنسي المدعوم بأمريكا وغربا من أجل إعادة السيطرة على المنطقة وحماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ودعم الدول الإفريقية الحليفة للمغرب في إطار الحرب على الإرهاب.

لقد كانت الأزمة المالية وما ترتبت عنها من تداعيات إقليمية ودولية خطيرة نموذجا واقعيا على ما يمكن أن تسفر عنه الحركات الانفصالية والمليشيات المسلحة من دمار وتخريب في المنطقة برمتها وتهديدات أمنية قد تتجاوز مدى منطقة الساحل والصحراء لتمتد إلى كامل منطقة شمال إفريقيا خاصة بعد الأزمات التي شهدتها ليبيا وتونس إبان حراك الربيع العربي وتمكن عدد من الحركات الجهادية من الاستحواذ على مخازن الأسلحة التي فتحت على مصراعها بعد سقوط نظام القذافي وبعد أن تحولت مخيمات المحتجزين ببتدوف إلى ملجأ آمن لعدد من قيادات تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وثبوت تعاون جبهة البوليساريو مع التنظيمات الإرهابية ومنظمات الجريمة العبر الوطنية وتنسيقها المستمر معها في تجارة البشر والهجرة السرية وتهريب المخدرات وتجارة الأسلحة وتجارة المساعدات الإنسانية¹.

إن تأثيرات الوضع الأمني الغير مستقر في المغرب العربي على قضية الصحراء المغربية تبدو أثاره اليوم كذلك جلية على المنطقة أكثر من أي وقت مضى خاصة مع تمادي جبهة

¹ - بدر الدين الخمالي، مرجع سابق .

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

البوليساريو في الممارسات العدائية ضد الوحدة الترابية المغربية التي تنتهجها من أجل عرقلة مسلسل التسوية السياسية للنزاع وفقا للدينامية الجهوية التي أطلقتها الأمم المتحدة ووفقا لمقترح الحكم الذاتي الذي قدمته المملكة المغربية والذي يضمن تطبيقه إنهاء حالة الصراع بالمنطقة وإيجاد الحل العقلاني للمعاناة الإنسانية التي يكابدها منذ 39 سنة المحتجزون الصحراويين بمخيمات تندوف وطي ملف الصحراء المغربية بشكل نهائي ضمن منظومة تشاركية توافقية تروم التعايش المشترك وضمان حقوق الإنسان وتحقيق التنمية.

لقد سعى المغرب بشتى الطرق الدبلوماسية إلى محاولة احتواء الخلاف الإقليمي مع الجزائر والذي يسببه دعمها للطرح الانفصالي المناوئ للوحدة الترابية المغربية وخدمة الأجندات الاستعمارية في المنطقة وتعطيل مسيرة الاتحاد المغاربي وتقويض جهود التعاون المشترك لتحقيق التنمية ومحاربة الإرهاب والتطرف وكل أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود¹. كما ظهر بالملموس أن السياسة التي اتبعتها النظام الجزائري منذ عقود في تأجيج الصراعات الحدودية وضرب مقومات الوحدة المغاربية وزرع بذور الصراع والكراهية بين شعوب المنطقة هو ما أدى في النهاية إلى ظهور الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي وجدت في التربة الجزائرية خلال التسعينيات المناخ الملائم للتفريخ والتكاثر والانتشار في المحيط الإقليمي كان شمال مالي ابرز ضحايا تلك السياسة البئيسة.

لقد كشفت أزمة شمال مالي بعد سيطرة الجماعات المسلحة على إقليم الأزواد عن مخاطر جمة تتهدد التعايش الإنساني والتراث والهوية والثقافات المحلية حيث عملت تلك الجماعات

¹ - بدر الدين الخمالي، مرجع سابق .

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

والمجموعات بعد استيلائها على مدينة تومبكتو التاريخية على انشاب مخالب التخريب والدمار والتدمير في احد أهم المعالم الحضارية في الغرب الإسلامي وإحراق عدد من المخطوطات والكتب النادرة ومحاولة فرض نموذج مجتمعي متطرف وغريب عن الوسطية والاعتدال الديني والسماحة التي عرف بها الطوارق في المجتمع الأزواد وضرب ارتباطهم الروحي بالزوايا والطرق الصوفية وفرض أيديولوجيا دينية جديدة على الساكنة تعتمد على التطبيق المتعسف لإحكام الشريعة الإسلامية في ظل وضع إنساني مأساوي وفقير مدقع ونقص شديد في الغذاء والكساء وضرورات الحياة الكريمة.

إن مخاطر تأجيج النزعات الانفصالية في منطقة المغرب العربي وبالخصوص في الصحراء المغربية تكمن في انها تعمل على تعريض امن المنطقة كلها للوقوع بين مخالب مشاريع الفوضى والضعف الهيكلي والقضاء على استقرار وامن المنطقة وإدخالها في دوامة حروب إقليمية لا تنتهي حيث ستوفر المساحات والمناخ الملائم للجماعات المتطرفة والمتشددة لكي تنمو وتتكاثر لنشر التخريب والتدمير والفوضى في كامل المنطقة مستغلة تصارع الدول وانهيار السلط السياسية وضعف الاستراتيجيات الأمنية وتفاقم الصراعات الإقليمية الحدودية وتناقضاتها والتشرذم الداخلي الديني والمذهبي والقبلي كما هو الحال بمالي والنيجر وضعف أنظمة الحكم وعبثية سياساتها الداخلية والخارجية كما هو حال الجزائر وموريتانيا.

المطلب الثاني: مساهمة دول الجوار في تحقيق الاستقرار في المنطقة

إن الدور الذي تقوم به كل من الجزائر وليبيا في منطقة المغرب العربي، يتضح تأثيره ودوره في وضع هذا السيناريو من خلال نقطتين رئيسيتين :

ما تلعبه هذه الدول من دور في تطويق الأزمات في المنطقة ومساهمتها الكبيرة في تحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة وذلك لما تقوم به ليبيا من خلال "منظمة تجمع دول الساحل والصحراء" و، كذلك الاستقرار الأمني الذي لطالما سعت الجزائر إلى تحقيقه منذ التسعينات وإلى يومنا هذا من خلال وساطتها في حل الأزمات الداخلية لدول المغرب العربي كمشاكل الطوارق في المنطقة، أو مبادراتها الأخيرة للحد من استفحال التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة شمال إفريقيا خاصة منها الجريمة المنظمة والنشاطات الإرهابية¹.

ما يمثله الدور الجزائري والليبي في المنطقة من تحدي، يجعل من التدخل الأمريكي المباشر في المنطقة صعبا نوعا ما، حيث أن هاتين الدولتين تسعيان جاهدتان لتحسين لأوضاع الأمنية في المنطقة تحسبا لأي تدخل أجنبي مباشر.

هذا الدور الذي تقوم به دول الجوار في منطقة المغرب العربي، إضافة إلى ضعف احتمال تفاقم وتأزم الأوضاع الأمنية في المنطقة، يجعل من سيناريو استمرار الوضع القائم للاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي واردا ومحتملا، خاصة وأن المصالح الأمريكية وفي ظل هذا الوضع هي غير مهددة وبالتالي ليس هناك حاجة إلى إهدار الكثير من الأموال وإرهاق الخزينة الأمريكية أكثر مما هي عليه بفتح جبهة جديدة للحرب في وقت لم يتم فيه بعد إغلاق الجبهتين المفتوحتين في العراق وأفغانستان.

ان برامج التدريب وتقوية المؤسسة العسكرية التي تتضمنها المشاريع الأمريكية والمساعدات العسكرية التي تتلقاها الجيوش الإفريقية سواء في إفريقيا الغربية أو في منطقة الساحل والمغرب

¹ - أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 160.

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

العربي تفوق ما يخصص لتطوير دولة القانون وللتنمية وهو ما يعني خلق ودعم عدم التوازن بين المؤسسات الديمقراطية في الدول الإفريقية لصالح المؤسسة العسكرية التي توجد في وضعية المسيطر على الشؤون السياسية منذ استقلال هذه الدول وهو ما سوف يضاعف بكثير من دور العسكر في الحياة السياسية تحت ذرائع الامن (الانقلابات العسكرية في افريقيا)، عملية تزيد من عرقلة مسارات الانفتاح السياسي المتعثر منذ عشرات السنين وضعف الدولة المدنية التي هي اساس الحوار والمشاركة السياسية.

وختاما فان هذه الاستراتيجيات المبنية على المقاربة العسكرية-الامنية، سوف تضاعف من عدم الاستقرار الذي سوف يزيد من استنزاف الخزينة المالية للدول المغاربية ومنها الجزائر بالأخص في محاربة الارهاب دون القضاء عليه. فخارج اطار التنمية والحوار الشامل، فان منطقة الساحل والمنطقة المغاربية وبحكم الجوار الجغرافي سوف تظل مهددة. وسوف يظل البديل الاساسي لحل ازمات المنطقة هو مقاربة الامن الإيجابي *paix positive*، او بناء الامن التي يطرحها المفكر Johan Galtung، والتي تترجم من خلال الانصاف، العدل والتنمية وغياب ظاهرة الاستغلال والعنف بكل اشكاله وعدم التكرار للشعب في ممارسة حقوقه الانسانية. وهي المقاربة التي تعتمد ايضا على الجهد المتعدد الاطراف بين كل الدول شمال إفريقيا في اطار تفعيل اتفاقية اتحاد المغرب العربي والتعاون العربي-الإفريقي¹.

1- Noemi Ral .la stratégie américaine dans la corne de l’Afrique après le 11 septembre : incohérences et controverses. In : www.cepes.uqam.ca

المبحث الثالث: سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي إلى درجة التدخل العسكري المباشر

ينطلق هذا السيناريو من أن تجسيد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي لن يبق منحصرًا فقط في مجرد التدعيم والمبادرات الأمريكية المختلفة والمنسقة مع الدول المعنية في المنطقة. وإنما ستتحول الاستراتيجية الأمريكية إلى العمل المباشر في المغرب العربي بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة والقضاء على الإرهاب فيها وهو الأمر الذي سيختصر الطريق على الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها في المنطقة، سواء كانت أهدافًا أمنية أو أهدافًا متعلقة بالاستفادة من موارد الطاقة في المنطقة وفي القارة الإفريقية عموماً، أو تطويق ومحاصرة النفوذ الصيني المتغلغل في إفريقيا. والتحول إلى العمل العسكري المباشر سيكون لأحد الأسباب التالية أو كلها مجتمعة :

المطلب الأول: تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة المغرب العربي

إن تدهور الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي، إن كان من حيث الأزمات الداخلية، زيادة نشاط التنظيمات الإرهابية، أو من حيث تفشي الجريمة المنظمة بصورة أوسع، هذا التدهور سواء كان حقيقياً أو مفتعلاً من طرف القوى الكبرى من أجل التغلغل أكثر في المنطقة، سوف يخلق المبرر الرئيسي والمقنع للتدخل العسكري الأمريكي في المنطقة كما حدث مع أفغانستان.

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

وفي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات تنذر باحتمال تفاقم التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي وهي¹:

• الفقر والحاجة الذي يعبر عن الضعف وعدم القدرة وكذلك يعبر عن التناقضات التي وإن لم يتم التحكم فيها فإنها ستنفجر.

• الامتداد الجغرافي الفارغ وضعف القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع، يغري على استعماله للتنقل بحرية وعبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة.

• ضعف الأنظمة وضعف الموارد للتكفل بحاجات المواطنين، يطرح فرض النشاط والبحث عن الكسب بأي طريقة، فتتخرط بذلك أعداد كثيرة بحكم خبرتها ومعرفتها للطبيعة الصحراوية في النشاط الغير قانوني وتصبح المنطقة محكومة بمنطق الإجرام المنظم وما يساعد على ذلك هو توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية.

• المضايقات التي تعيشها ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي مما يرجح انتقالها أو توسيعها إلى منطقة شمال إفريقيا لسهولة الحركة والحصول على السلاح والعيش من تناقضات هذا المجال الشاسع.

• الطبيعة السياسية والاقتصادية والإثنية تطرح تحديات وخلافات عديدة، فالانسجام الغير متوفر في الطوارق وخاصة في الجزائر يطرح مشاكل عدم الاندماج والرغبة في الانفصال، بل قضيتهم تكاد تلامس كل بلدان المنطقة وهي مرجحة للاندلاع والتصعيد في أي وقت، خاصة إذا

¹ - حسين قادري، مرجع سابق، ص5.

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

استخدمت لأغراض سياسية واقتصادية لضرب استقرار دول المنطقة بل تكون عنصر تهديد وابتزاز تستخدمه الدول الكبرى ضد دول المنطقة.

المطلب الثاني: اشتداد المنافسة الدولية في منطقة المغرب العربي

لعل التدخل العسكري في منطقة المغرب العربي يعد الحل الوحيد أمام الولايات المتحدة الأمريكية في حال احتدام التنافس الدولي على المنطقة، فبالنظر لمصالح الدول الغربية والمصالح الفرنسية والصينية المتنامية في المغرب العربي خاصة فيما يتعلق بمجال الطاقة فإن المنطقة مرجحة لتكون حلبة صراع بين القوى الكبرى، ليس فقط لما تتوفر عليه من موارد نفطية وإنما كذلك لأهمية موقعها الجغرافي الذي يتوسط تقريبا القارة الإفريقية، حيث تصبح السيطرة على الشريط الساحلي المدخل للسيطرة على أفريقيا وبالأخص على منطقتين أصبح لديهما أهمية استراتيجية بالغة وهما المغرب العربي وخليج غينيا. لهذا يصبح الاستباق الأمريكي للتدخل العسكري في منطقة المغرب العربي بمثابة الاستراتيجية الفعالة تحسبا لأي سيطرة من إحدى باقي القوى الدولية.

لكن المثير للاهتمام هو انه في فترة إدارة ولكر بوش أين كانت الحرب الوقائية واللجوء إلى العمل والتدخل العسكري المباشر هو الاستراتيجية الرئيسية التي تبنتها الإدارة الأمريكية في إدارة وتسيير الشؤون الدولية فانه بالرغم من طغيان ذلك التوجه على السياسة الخارجية الأمريكية إلا انه لم يتم التدخل في منطقة المغرب العربي، ولعل ذلك راجع إلى مجموعة من العوامل أهمها :

- الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق أحدثتا تراجعاً في الاقتصاد الأمريكي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تحقق فائضا يفوق 100مليار دولار عام

2001، أصبحت تعاني من عجز يقدر ب 250 مليار دولار خلال عام 2007.¹ مما لن يسمح بتحمل تكاليف حرب أخرى خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي أثرت هي الأخرى على الاقتصاد الأمريكي.

- خطورة الوضع الأمني في المنطقة ليست بالدرجة التي تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل فيها بسهولة وتكتسب الشرعية الدولية لهذا التدخل، إضافة إلى أن أي تدخل أمريكي في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جاهدة لتلميع صورتها في المجتمع الدولي بعد أن تزعزعت هذه الأخيرة بعد حربي العراق وأفغانستان. وإن كانت إدارة بوش صاحبة شعار الحرب الوقائية والعمل العسكري لم تتدخل في شمال إفريقيا، فإن إدارة أخرى كإدارة أوباما حالياً لن تفعل ذلك هي الأخرى سواء كان ذلك للأسباب التي تم ذكرها، أو لكون هذه الإدارة وكما جاء في وثيقتها لاستراتيجية الأمن القومي الصادرة في ماي 2010:

" استخدام القوة ضروري في بعض الأحيان، ونحن سوف نستنفد الخيارات الأخرى قبل الحرب كلما استطعنا، ونزن بدقة تكاليف ومخاطر العمل مقابل التكاليف والمخاطر المترتبة على التقاعس عن العمل أي عدم اللجوء إلى العمل العسكري إلا في حالة استنفاد الوسائل الأخرى كالدبلوماسية والتنمية والمؤسسات الدولية².

¹ - عمرو عبد العاطي، "الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال"، السياسة الدولية، القاهرة: العدد 173، المجلد 43، جويلية 2007.

² - National Security strategy, Washington D.C, May 2010, p 22, in: http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

الفصل الثاني آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير

ولهذا يبقى السيناريو الأول المتعلق باستمرار الوضع القائم للاستراتيجية الأمريكية في منطقة

المغرب العربي هو المرجح في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب.

الخاتمة

الخاتمة

وفي الأخير ومن خلال هذه الدراسة فإننا نخلص إلى أن الأبعاد التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بمنطقة المغرب العربي والآليات التي استخدمتها في تحقيق هذه الأبعاد، كلها عوامل كانت تهدف منها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق أهداف اقتصادية متمثلة في البترول والغاز وكل الموارد المعدنية المتاحة في المنطقة، بالإضافة إلى حماية أمنها القومي خوفاً من انتشار وتنامي ظاهرة الإرهاب بما يهدد مصالحها في المنطقة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه المغرب العربي كانت غالباً تعتمد في مجالها السياسي على توثيق العلاقات مع دول المنطقة وذلك بهدف إعانتها من الخروج من أزمات التخلف والإرهاب وعدم الاستقرار، وذلك لأن في نظر الإدارة الأمريكية أن الإرهاب وعدم الاستقرار سببهما هو معاناة دول الشمال الإفريقي من الفقر والتدهور المعيشي والاقتصادي. وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الزيادة في قيمة المساعدات المادية التي كانت توجهها للدول الفقيرة في المنطقة، دون أن ننسى أن هذه المبادرة لم يكن الهدف منها هو تقديم الإعانة لدول وشعوب المنطقة، وإنما الهدف من هاته المساعدات هو حفظ استقرار دول المنطقة من أجل حماية المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

أما من الناحية العسكرية والأمنية فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء القواعد العسكرية وتقديم المساعدات اللازمة من أجل قدرة دول المغرب العربي من حماية أمنها ومواطنيها من الإرهاب، خاصة مع تصاعد وتيرة هذه الظاهرة بعد انضمام الجماعات الإرهابية في المنطقة على غرار الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي غيرت اسمها إلى ما أصبح يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب العربي، وهذا ما دفع أمريكا إلى إنشاء التحالفات والقواعد العسكرية في

الخاتمة

المنطقة وكانت آخرها الأفريكوم، التي كانت تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة القدرة القتالية لدول هاته الاخيرة، حتى تتمكن من حماية أمنها واستقرارها وحماية منابع النفط والغاز الطبيعي من تهديدات الجماعات الإرهابية.

ومن الناحية الاقتصادية فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على البحث عن دول ذات ثقل إقليمي في المنطقة من أجل زيادة التعاون معها في المجالات الاقتصادية، وذلك من أجل حماية مصالحها في المنطقة التي أصبحت تحتل أهمية بالغة في الإستراتيجية الأمريكية في البحث عن مناطق جديدة لموارد الطاقة التي تحتاجها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن منطقة المغرب العربي أصبحت تمتاز باكتشافات نفطية هائلة في تلك الفترة، والنفط المغربي يمتاز بخفته ونوعيته الرفيعة أفضل من نفط الخليج العربي والشرق الأوسط، وفي هذا الصدد قامت الولايات المتحدة باعتماد برنامج الشرق الأوسط الكبير والذي يهدف إلى إلحاق منطقة المغرب العربي بمنطقة الشرق الأوسط.

كما أن توجيه السياسة الأمريكية اهتمامها بمنطقة المغرب العربي لما تمتاز به هذه المنطقة من قربها الى أمريكا من جهة المحيط الأطلسي، كما أنها تعتبر منطقة تنافس القوى الدولية الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا بالإضافة إلى الصين واليابان، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية لزاما عليها أن توجه اهتمامها لمنطقة المغرب العربي كل هذا كان في الفترة الممتدة من 2001 الى 2009 .

أما في الفترة الممتدة من 2009 الى 2017 فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه منطقة المغرب العربي في مجالها السياسي الى استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والتي

الخاتمة

تعتمد على الشراكة مع دول المنطقة والاحترام المتبادل، كما أن الولايات المتحدة اعتمدت على تغيير الفكر الاستراتيجي في السياسة الخارجية تجاه الدول المغاربية، حيث أن هاته السياسة كانت مغايرة للسياسة السابقة، وذلك من خلال محاولة تغيير صورتها أمام العالم وخاصة تجاه المسلمين وذلك من أجل دفع هذه الدول إلى عقد الشراكة مع أمريكا حتى تستفيد هذه الأخيرة من الموارد المتاحة في هذه الدول.

أما من الناحية العسكرية والأمنية فقد كانت سياستها الأمنية تجاه المنطقة تكملة لما جاءت به القاعدة الإفريقية الأفريكوم والتي كان هدفها هو حماية مصالح أمريكا في المنطقة، كما أن في هذه الفترة قد غيرت قليلا من سياستها تجاه الحلفاء الرسميين في المنطقة فبعدها كانت قد جعلت من الجزائر الحليف الاستراتيجي في منطقة المغرب العربي ، إلا أنها عمدت تهميش الدور الاستراتيجي للجزائر لصالح المملكة المغربية التي اعتبرتها في سياستها الجديدة هي الحليف الأمثل لها في المنطقة والتي من خلال التعاون الأمني معها بإمكانها حماية المصالح الاقتصادية في المنطقة من التهديدات الإرهابية.

وفي الجانب الاقتصادي فقد باتت الولايات المتحدة تدعم شركاتها في المنطقة دعما كبيرا حتى تكون استفادة أمريكا من موارد المنطقة بصفة متزايدة، كما أنها قامت بتقديم القروض وزيادة الفرص للحكومات في المغرب العربي من أجل أن تبقى هذه الدول محافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

باللغة العربية:

- 1- البار أمين، بسكري منير، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.
- 2- بلقيز عبد الإله، "الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي" في: إدموند غريب وآخرين، الوطن العربي في السياسة الامريكية، ط2(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2004).
- 3- بلقيز عبد الإله، موقع اتحاد المغرب العربي من تحديات التسوية، (لبنان: المركز اللبناني للدراسات، يناير 1995).
- 4- بوبوش محمد، التكامل الاقتصادي المغربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، ط1، عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، 2016.
- 5- الجاسور ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقة ما بعد الحرب الباردة(بيروت : ط. 1 مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
- 6- خشيم مصطفى عبد الله ابو القاسم، الشراكة الاوروبية المتوسطة النتائج وردود الافعال، بيروت: معهد الانماء العربي، ط1، 2002.
- 7- سعد الدين إبراهيم وآخرون، صور المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

قائمة المصادر والمراجع

- 8- سليمان عبد الرحيم المنار، الولايات المتحدة وقضية الصحراء: جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة "الشرعية الدولية"، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 16 جويلية 2009).
- 9- عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، 1991.
- 10- اللاوندي سعيد، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2003.
- 11- مصلوح كريم، الامن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014.

المذكرات:

- 1- بن الشيخ فايزة، دور الولايات المتحدة الامريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي، (مذكرة لنيل شهادة الماستر) غير منشورة، الجزائر، جامعة ورقلة، 2014-2015.
- 2- حمدان محمد الطيب، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- 3- رسولي أسماء، مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) غير منشورة، الجزائر، جامعة باتنة، 2010 - 2011 .

قائمة المصادر والمراجع

- 4- رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغربي : دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، غير منشورة، الجزائر، جامعة بسكرة، 2010-2011،
- 5- قاسي فوزية، الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمانة في الساحل الإفريقي، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والامن الدولي)، غير منشورة، الجزائر، جامعة وهران، 2012-2013.

المجلات والجرائد:

- 1- أخصاص خليل، السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية. المجلة العربية للعلوم السياسية.
- 2- برقية وكالة الأنباء الجزائرية(و أ ج) بتاريخ 30-06-2017.
- 3- جاسم خيرى عبد الرزاق، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، فيفري 2009.
- 4- جفال عمار، وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008.
- 5- زهران جمال علي، الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 153، جويلية 2003.
- 6- الشمعة الخلدون، سيبولوجيا المستقبل بين المستقبلية وعلم المستقبل، مجلة العربي، العدد 10، مارس- افريل 1979.

قائمة المصادر والمراجع

- 7- عبد العاطي عمرو، "الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال"، السياسة الدولية، القاهرة: العدد173، المجلد43، 7 جويلية 2008.
- 8- عبد الله صالح، الأزمة التشادية : إلى أين، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد172 المجلد 43، أبريل 2008
- 9- علاق جميلة، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 332، 19 ديسمبر 2014.
- 10- غمارسة بوعلام، "قادة جيوش 4 دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الافريقي"، الشرق الاوسط ، العدد 11216،الخميس 13 اوت 2009.
- 11- قادري حسين، "مستقبل الوضع الامني في الساحل الافريقي"، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد7، نوفمبر 2008.
- 12- قاسم نصر الدين، الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة، القبس، العدد 12454، فيفري 2008.
- 13- هيومن رايتس وواتش، حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين، pdf، ديسمبر 2008.

المواقع الإلكترونية:

- 16- "العلاقات الصينية الموريتانية تتمة و بظرد"، في:

http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2003/24/content_602589.htm

قائمة المصادر والمراجع

8- عقل زياد، جذور الأزمة الليبية وأفاق التسوية السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية

والإستراتيجية، من الموقع: <http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?serial=227>

9- فسوك عبد القادر، حكومة الوفاق الوطني الليبية: احتمالات النجاح والفشل، مركز الجزيرة

للدراستات، من الموقع:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/04/160417073136201.html>

10- كايسي كيفن، بولارد ستايسي، استراتيجية الدولة الإسلامية في ليبيا، مركز كارنجي للسلام

الدولي، من الموقع: <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=59491>

11- ليان كينيدي بودالي، شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، مركز مكافحة الإرهاب،

الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة وست بوينت، في الموقع:

<http://ctc.usma.etu/publications/pdf/us-ct-in-sahel-arabic-update.pdf>

12- من هم أطراف الأزمة الليبية؟، البي بي سي، من الموقع:

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150709-libya-key->

players

13- موسى حسين خلف، الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل، المركز الديمقراطي العربي، من

الموقع: <http://democraticac.de/?p=536>

14- وزارة الخارجية، تقرير الصحافة اليومي، 1 مايو/أيار 2008، من الموقع:

www.state.gov/r/pa/prs/ps/2008/may/104267.htm

1. Anthony Lake&ChristineWhitman « More than humanitarian :A strategic U.S approach toward Africa », new york: report of an indenpedent task force,council on foreign policy, 2006.
2. Antonin Tisseron, Quelsenseignements del'approcheaméricaineausahel? (10/06/2013) In: www.gabrielperi.fr/IMG/pdf/tisseron-sahel.pdf
3. defence de l'OTAN , NDC occasionel paper , 19 decembre 2006.
4. -Ian Taylor,« china's oil diplomacy in Africa » , in : <http://la.gg/upl/GOTSIT.pdf>
.3
5. Mehdi Taje , Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain , college de
6. National Security strategy, Washington D.C,May 2010, p 22, in: [http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.p
df](http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf)
7. Noemi Ral .la stratégie américaine dans la corne de l'Afrique après le 11 septembre : incohérences et controverses. In www.cepes.uqam.ca
8. Salima Tlemcani, « Lutte contre le terrorisme au sahel :le commandement militaire basé a tamanrassat »,EL Watan, edition du 21 avril 2010.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرهان	
الإهداء	
مقدمة.....أ	

الفصل الأول

ثواب ومغيرات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي

المبحث الأول: التعاون الأمريكي المغربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة..14	
المطلب الأول: مبادرة بان ساحل.....17	
المطلب الثاني: مبادرة الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب.....18	
المطلب الثالث: القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا20	
المبحث الثاني: التعاون الأمريكي المغربي في مجال التنمية الاقتصادية.....29	
المطلب الأول: مبادرة ايزنستات29	
المطلب الثاني: مشروع "المبادرة الأمريكية شمال إفريقيا للشراكة من أجل فرص اقتصادية 2010.....38	
المطلب الثالث: رهانات مبادرات الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي40	
المبحث الثالث: المواقف السياسية الأمريكية من التوترات في المنطقة المغربية (الصحراء الغربية، ليبيا)46	

فهرس الموضوعات

المطلب الأول: الموقف السياسي الامريكي الصحراوي.....	46
المطلب الثاني: الموقف السياسي الامريكي الليبي.....	50
الفصل الثاني	
آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بين الاستمرارية والتغير	
المبحث الأول: تحديات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي.....	63
المطلب الأول: دور القوى الكبرى في المغرب العربي.....	63
المطلب الثاني: دور دول الجوار في المغرب العربي.....	68
المبحث الثاني: سيناريو استمرار الوضع القائم للاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي.....	75
المطلب الأول: عدم خطورة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي.....	76
المطلب الثاني: مساهمة دول الجوار في تحقيق الاستقرار في المنطقة	80
المبحث الثالث: سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي إلى درجة التدخل العسكري المباشر.....	82
المطلب الأول: تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة المغرب العربي.....	83
المطلب الثاني: اشتداد المنافسة الدولية في منطقة المغرب العربي.....	85
الخاتمة	89
قائمة المصادر والمراجع.....	93
فهرس الموضوعات.....	101